الهيئة العامة للرقابة المالية
Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA)

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

أغسطس ٢٠١٤

www.efsa.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهرى
للأنشطة المالية غير المصرفية

أغسطس ٢٠١٤

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .

ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

٢٨ ش طلعت حرب - وسط البلد - القاهرة

ص.ب:٢٥٤٥٠

تليفون : ٢٥٧٥٨٨٠٧/ ٢٥٧٦٢٩٩٤ / ٢٥٧٥٨٨٢٢ / ٢٥٧٥٨٤٢٣ +٢٠٢

فاكس : ٢٥٧٥٨٥٨١/٢٥٧٥٨٦٤٥ +٢٠٢

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة :

www.efsa.gov.eg

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

أولاً : نشاط سوق المال ٥
١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى) ٥
٢. تطور النشاط في السوق الثانوي ٧
٣. التفتيش ١١
٤. الترخيص للشركات ١٢
٥. الترخيص للمهنيين ١٣
ثانياً : نشاط التأمين ١٤
١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني ١٤
٢. صناديق التأمين الخاصة ٢١
٣. الأنشطة المساعدة ٢٣
ثالثاً : نشاط التمويل العقارى ٢٥
رابعاً : نشاط التأجير التمويلي ٣٣
خامساً : التخصيم ٣٨
سادساً : حماية حقوق المتعاملين ٤٢
أ. الشـــكاوي ٤٢
١. شكاوى سوق المال ٤٢
٢. شكاوى التأمين ٤٣
ب)التظلمات ٤٥
ج) تحريك الدعاوى الجنائية و التصالحات ٤٦
سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق ٤٧
ثامناً : أخبار الهيئة ٤٨

أولاً: نشاط سوق المال

١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):

جدول (١-١)

بيان مقارن تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات)
خلال الفترة التراكمية من (١/١ – ٨/٣١) من عامي (٢٠١٤،٢٠١٣)

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السنـدات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
٢٠١٤	١٦٧٨	٦١٧٦	١٢٠٨	٥٦٧	١٨٧٢٩	١٢٤٨٠	٠	٠	٢٢٤٥	٢٤٩٠٤	١٣٦٨٨
٢٠١٣	١٤٤١	٣٧٣٨	٩٥٤	٤٩٢	١٢٢٠٩	٨٢٨٣	٠	٠	١٩٣٣	١٥٩٤٧	٩٢٣٧
الفرق (+/-)	٢٣٧	٢٤٣٨	٢٥٤	٧٥	٦٥٢٠	٤١٩٧	٠	٠	٣١٢	٨٩٥٨	٤٤٥١
نسبة التغير%	١٦	٦٥	٢٧	١٥	٥٣	٥١	-	-	١٦	٥٦	٤٨

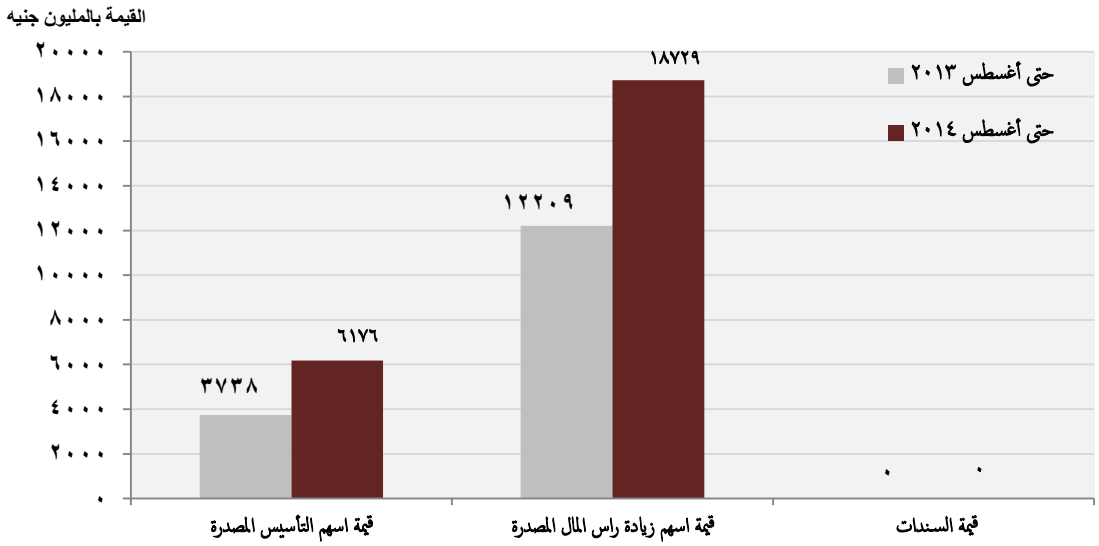

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من ١/١ إلى ٨/٣١ من عامي (٢٠١٣،٢٠١٤)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس من أول العام حتى أغسطس ٢٠١٤ إلى ١٦٧٨ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٦,١ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٩,٦ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس). والجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٣ تمت الموافقة على عدد ١٤٤١ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٢,٤ مليار جنيه، مدفوع منها ٢٥٤ مليون جنيه (بنسبة ٢٥,٥ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من ١/١ إلى ٨/٣١ من عامي (٢٠١٣،٢٠١٤)**

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال من أول العام حتى أغسطس ٢٠١٤ إلى ٥٦٧ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ١٨,٧ مليار جنيه، مدفوع منها ١٢,٤ مليار جنيه (بنسبة ٦٦,٦% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). و الجدير بالذكر انه خلال نفس الفترة من العام السابق عام ٢٠١٣ تمت الموافقة على عدد ٤٩٢ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ١٢,٢ مليار جنيه، مدفوع منها ٨,٢ مليار جنيه (بنسبة ٦٧,٨% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

جدول(١ - ٢) بيان مقارن بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم – سندات) خلال شهري أغسطس ٢٠١٤ - يوليو ٢٠١٤

القيمة بالمليون جنيه

البيان	إصدارات أسهم التأسيس			إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات السندات		الإجمالي		
	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المصدرة	قيمة الأسهم المدفوعة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأوراق المصدرة	قيمة الأوراق المدفوعة
أغسطس ٢٠١٤	٢١٧	٨٥٨	١٦٢	٧٩	٣٦٦٩	٢٩١٩	٠	٠	٢٩٦	٤٥٢٧	٣٠٨٠
يوليو ٢٠١٤	١٦٤	٤٦٨	٧٢	٥٣	٢٦٦٢	١٥٨٤	٠	٠	٢١٧	٣١٣٠	١٦٥٦
الفرق المطلق	٥٣	٣٩٠	٩٠	٢٦	١٠٠٧	١٣٣٥	٠	٠	٧٩	١٣٩٧	١٤٢٥
نسبة التغير%	٣٢	٨٣	١٢٦	٤٩	٣٨	٨٤	-	-	٣٦	٤٥	٨٦

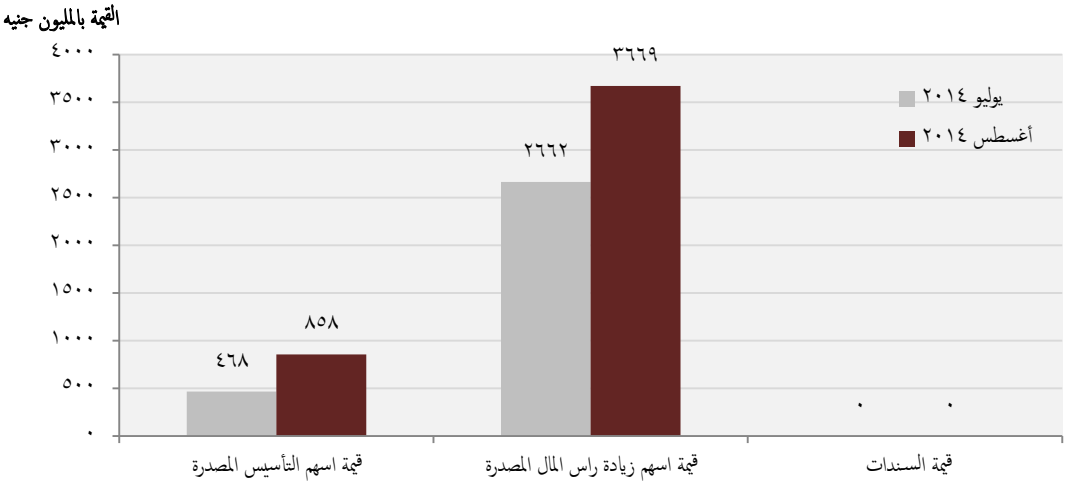

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- **موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال شهر أغسطس ٢٠١٤**

تم خلال شهر أغسطس الموافقة على عدد ٢١٧ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ٨٥٨ مليون جنيه ، مدفوع منها ١٦٢ مليون جنيه (بنسبة ١٨,٩% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس)، في مقابل الموافقة على عدد ١٦٤ إصدار لأسهم التأسيس بقيمة مصدرة قدرها ٤٦٨ مليون جنيه ، مدفوع منها ٧٢ مليون جنيه (بنسبة ١٥,٣% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس) خلال الشهر السابق.

- **موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال شهر أغسطس ٢٠١٤**

تم خلال شهر أغسطس الموافقة على عدد ٧٩ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٣,٦ مليار جنيه، مدفوع منها ٢,٩ مليار جنيه (بنسبة ٧٩,٥% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال). في مقابل الموافقة على عدد ٥٣ إصدار لأسهم زيادة رأس المال بقيمة مصدرة قدرها ٢,٦ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٥ مليار جنيه (بنسبة ٥٩,٥% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال) خلال الشهر السابق.

٢. تطور النشاط في السوق الثانوي :

جدول (١-٣)	تطور النشاط في السوق الثانوي من أول العام* حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ مقارن بنفس الفترة من العام السابق			
المؤشر	إغلاق نهاية أغسطس ٢٠١٣	إغلاق نهاية أغسطس ٢٠١٤	نسب التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسب التغير منذ أول العام (%)
EGX٢٠	٦١٢٢,٤٥	١١٣٤٧,٨٣	٨٥,٣	٤٣,٦
EGX٣٠	٥٢٦٧,٧٢	٩٤٤٦,٨٣	٧٩,٣	٣٩,٣
EGX٧٠	٤٤١,٤٩	٦٦٠,٤٤	٤٩,٦	٢١,٨
EGX١٠٠	٧٤٦,٩٠	١١٧٠,١٠	٥٦,٧	٢٦,٨

* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٣/١٢/٣١

ارتفعت مؤشرات البورصة المصرية خلال التعاملات حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤، حيث أرتفع مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٣٩,٣% منذ بداية العام ليغلق عند مستوى ٩٤٤٦,٨٣ نقطة ، و على جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر أسعار EGX٧٠ ارتفاع بنحو ٢١,٨% منذ بداية العام مغلقا عند مستوى ٦٦٠,٤٤ نقطة، أما مؤشر EGX١٠٠ الأوسع نطاقا فسجل ارتفاع بنحو ٢٦,٨% مغلقا عند مستوى ١١٧٠,١٠نقطة. و مؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان ارتفع ٤٣,٦% ليغلق عند مستوى ١١٣٤٧,٨٣ نقطة.

تطور اسعار إغلاق مؤشر EGX٣٠ خلال شهر أغسطس ٢٠١٤

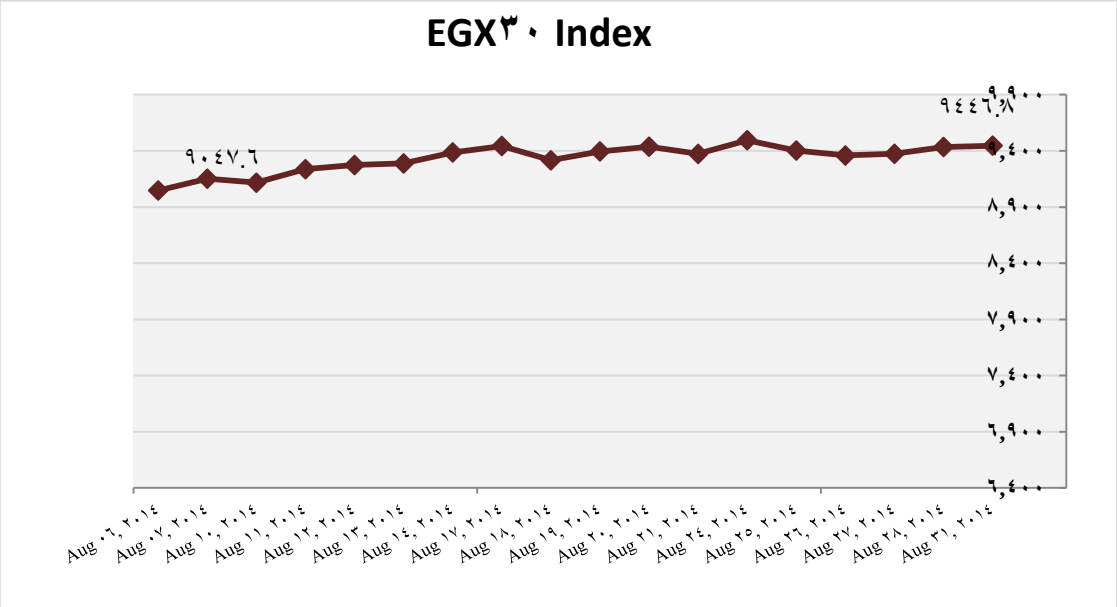

تعاملات المستثمرين (مصريين- عرب-أجانب) في أغسطس ٢٠١٤

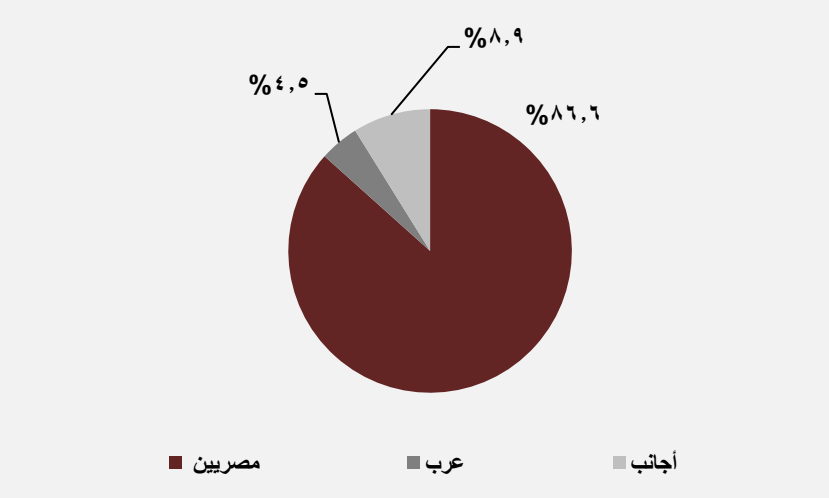

أشار تقرير البورصة عن تعاملات شهر أغسطس: تسجيل تعاملات المصريين نسبة ٨٦,٦٤% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ٨,٨٦% والعرب على ٤,٥% وذلك بعد استبعاد الصفقات .وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ٨٥٦,٨ مليون جنيه هذا الشهر . بينما سجل العرب صافي بيع بقيمة ٢٥٧,٥٥ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره ١٦٥١,٧٢ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ٢٢٥٣,٠٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وقد استحوذت المؤسسات خلال الشهر على ٤٣,٤٥% من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٥٦,٥٥%

إجماليات التداول حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤

جدول (١-٤)	إجماليات التداول حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤			
البيـــــــان	حتى أغسطس ٢٠١٣	حتى أغسطس ٢٠١٤	التغير المطلق	التغير عن الفترة المقارنة (%)
قيمة التـــداول (بالمليون جنيه)	١٣٤٢٠٩	٢٤٠١٦٤	١٠٥٩٥٥	٧٩
أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)	١٢٢٢٣٢	٢١٦٦٠٦	٩٤٣٧٣	٧٧
أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)	١١٩٨١	٢٣١٤٠	١١١٥٩	٩٣
عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)	١٨٢١٥	٤٨٠٣٧	٢٩٨٢٢	١٦٤
عدد العمليـات المتداولة (بالألف عملية)	٣١٠٤	٥٩٠٩	٢٨٠٥	٩٠

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة و غير المقيدة حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ نحو ٢٤٠ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٤٨ مليار ورقة منفذة على ٥,٩ مليون عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٣٤ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ١٨ مليار ورقة منفذة على ٣,١ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويلاحظ ارتفاع قيمة التداول بنسبة ٧٩% مقارنة بنفس الفترة العام السابق.

التعاملات على السندات

جدول (١-٥)	تعاملات السندات (حكومية – شركات) حتى شهر أغسطس ٢٠١٤	
بيان	قيمة التداول مليون جنيه	حجم التداول بالألف
السندات الحكومية	٥٤٣٦٦,٠	٥٢١٨٨,٤
سندات الشركات	٤٠,٨	٢٩٥,١
الإجمالي	٥٤٤٠٦,٧	٥٢٤٨٣,٤

بلغت إجمالي قيمة التداول على السندات بنوعيها (حكومية- شركات) نحو ٥٤,٤ مليار جنيه حتى نهاية هذا الشهر، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات حتى نهاية هذا الشهر نحو ٥٢,٥ مليون سند تقريبا، وذلك كما هو موضح بالجدول.

رأس المال السوقي في ٢٠١٤/٨/٣١

جدول (١-٦)	رأس المال السوقي في ٢٠١٤/٨/٣١			
البيان	إغلاق أغسطس ٢٠١٣	إغلاق أغسطس ٢٠١٤	نسبة التغير عن الفترة المقارنة (%)	نسبة التغير عن بداية العام %
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)	٣٥٤,٧٥	٥٢٣,٨٨	٤٧,٧	٢٢,٧
رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)	١٣٨,٩٥	٢٤٠,٧٣	٧٣,٣	٣٧,٠
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)	٠,٩٩	١,٠٨	٩,٥	-٢٤,١

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٥٢٣ مليار جنيه في نهاية جلسة تداول ٢٠١٤/٨/٣١. وذلك بارتفاع عن الفترة المقارنة العام السابق قدره ٤٧,٧% ونسبة ٢٢,٧% عن إغلاق جلسة التداول نهاية العام السابق ٢٠١٤ (أسعار إغلاق جلسة يوم ٢٠١٣/١٢/٣١) و بالتالي سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ نسبة ٢٩,٩%[١].

[١] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو ١٧٥٣,٣ مليار جنيه لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ ومصدره وزارة التخطيط (نشرة الحسابات القومية).

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم من أول العام وحتى نهاية أغسطس ٢٠١٤

أداء بورصات المنطقة

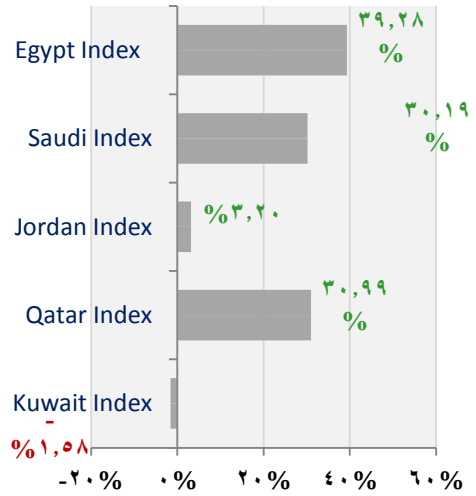

أداء بورصات العالم

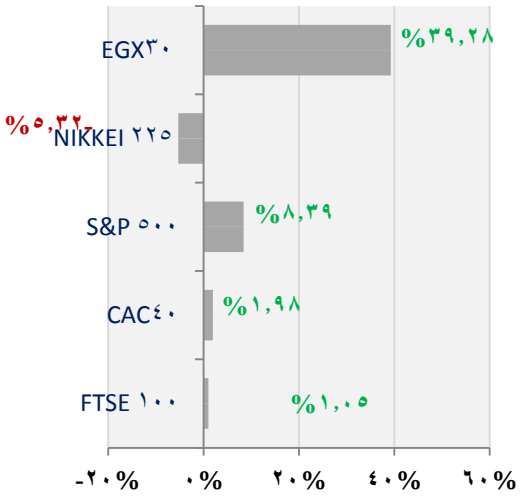

٣. التفتيش :

جدول(١-٧)	التفتيش على شركات الأوراق المالية		
البيان	إجمالي تراكمي حتى أغسطس ٢٠١٣	إجمالي تراكمي حتى أغسطس ٢٠١٤	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	٦	٦٥	٩٨٣
التفتيش المفاجئ	٢١١	١٣٥	-٣٦
التفتيش للتحقق	١٠	٩٦	٨٦٠
الإجمالي	٢٢٧	٢٩٦	٣٠

قامت الهيئة حتى نهاية شهر أغسطس بعدد ٢٩٦ مهمة تفتيش على شركات الأوراق المالية (منهم ٦٥ تفتيش دوري، ١٣٥ تفتيش مفاجئ و ٩٦ تفتيش للتحقق)، مقابل ٢٢٧ مهمة تفتيش (٢١١ منهم تفتيش مفاجئ) خلال الفترة المقارنة من العام السابق ٢٠١٣ .

٤. الترخيص للشركات :

جدول(١-٨)	بيان مقارن بعدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية			
النشاط المرخص به	حتى أغسطس ٢٠١٣	حتى أغسطس ٢٠١٤	التغير المطلق	نسب التغير %
أمين حفظ	١	١	٠	٠
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٢	٢	٠	٠
صناديق الاستثمار	٢	٤	٢	١٠٠
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية	٤	٤	٠	٠
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	١	٢	١	١٠٠
إدارة صناديق الاستثمار	٠	٢	٢	-
رأس المال المخاطر	٠	٠	٠	-
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	١	٠	-١	-١٠٠
السمسرة في الاوراق المالية	٠	٠	٠	-
صانع سوق	٠	١	١	-
الإجمالى	١١	١٦	٥	٤٥٪

* صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضاً الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية والتى تمت الموافقة على ترخيصها خلال الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٤/٨/٣١ عدد ١٦ ترخيص موزعاً على عدد ١٠ أنشطة، مقابل الموافقة على عدد (١١) ترخيص خلال نفس الفترة من العام السابق، وتمثل التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال الفترة محل الدراسة موزعة على الأنشطة المختلفة كما هو موضح بالجدول السابق.

٥. الترخيص للمهنيين :

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

جدول(١-٩)	بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ مقارن بنفس الفترة من العام السابق			
النشاط المرخص به	حتى أغسطس ٢٠١٣	حتى أغسطس ٢٠١٤	التغير المطلق	نسبة التغير%
الأعضاء المنتدبين	٣٠	٣٦	٦	٣٠
مديرين الفروع	٣٥	٢٨	-٧	-٢٠
مراقب داخلي	٣	٥	٢	٦٧
مسئول مكافحة غسل الأموال	٢	٣	١	٥٠
المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٧	٩	٢	٢٩
مدير عمليات المكتب الخلفي	١١	١١	٠	٠
مدير مخاطر	١٤	١٧	٣	٢١
مراجع داخلي	١١	١٥	٤	٣٦
مدير مالي	١٠	١٢	٢	٢٠
مدير حساب	١٨٩	١٩٥	٦	٣
باحث و محلل مالي	٠	٠	٠	-
الإجمالي	**٣٠٢**	**٣٢١**	**١٩**	**٦**

وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية حتى نهاية الفترة **٣٢١** ، مقابل **٣٠٢** خلال نفس الفترة من العام السابق، هذا و قد اجتاز ١٠ متقدمين الاختبارات خلال شهر أغسطس فقط، وقد استحوذت وظيفة مديرو الحسابات على النسبة الأكبر من التراخيص الممنوحة للعاملين في مجال الأوراق المالية حيث وصل عددهم خلال الفترة محل الدراسة إلى ١٩٥ ، مقابل ١٨٩ خلال نفس الفترة من العام السابق .

ثانياً: نشاط التأمين

١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أ) البيانات المالية

جدول (٢-١) — الإصدارات الجديدة

بيـان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالى	
	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤
عدد الوثائق والعقود بالألف [٢]	٧٥٢	١٣٠٢	١٦٦٥	١٩٠٣	٢٤١٧	٣٢٠٥
الأقساط المحصلة بالمليون جنيه	٧٢٩,٨	٩٧٤,٩	١٣٤١,٨	١٦٠٧,٧	٢٠٧١,٦	٢٥٨٢,٦

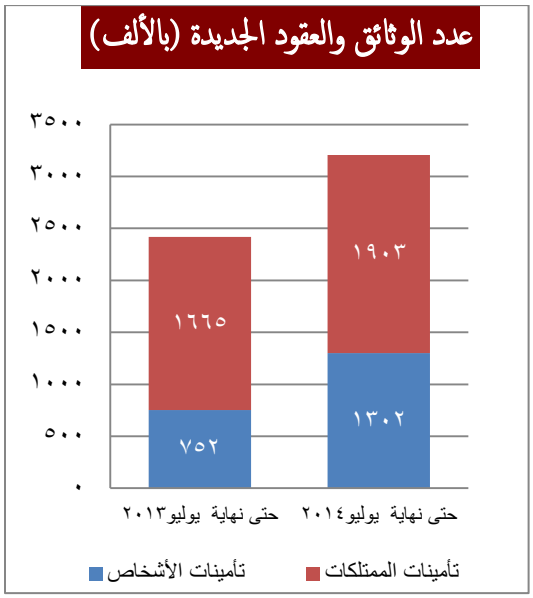

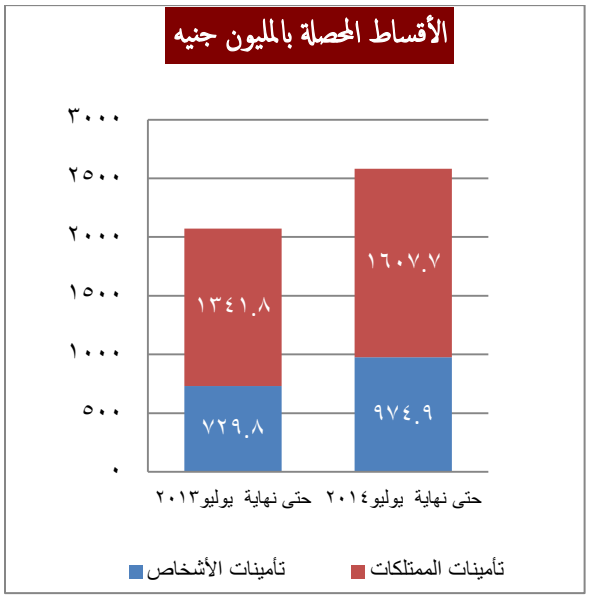

- يمثل عدد وثائق تأمينات الممتلكات نسبة ٥٩,٤ % من إجمالي عدد الوثائق حتى نهاية يوليو ٢٠١٤ بينما تمثل أقساط الممتلكات المحصلة نسبة ٤١,٦ % من إجمالي الأقساط المحصلة خلال نفس الفترة .

[٢] يتضمن عدد الوثائق فى تأمينات الأشخاص العقود الجماعية ويغطى كل عقد عدد من المؤمن عليهم.

- زادت الأقساط المحصلة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية يوليو ٢٠١٤ بنسبة ٢٤,٧% عن الأقساط المحصلة خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. و تمثل قيمة الأقساط المحصلة من نشاط تأمينات الممتلكات نسبة ٦٢% من إجمالي الأقساط المحصلة خلال هذه الفترة بينما تمثل الأقساط المحصلة من نشاط تأمينات الأشخاص ٣٨% من إجمالي الأقساط .

جدول (٢-٢)	بيان بالإصدارات الجديدة لتأمينات الممتلكات القيمة بالمليون جنيه			
فروع التأمين	عدد الوثائق		الأقساط المحصلة	
	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤
الحريق	٢٤,٠	٢٥,١	٢٥١,١	٢٠٦,٤
النقل البحرى	٤٨,٦	٥١,٣	٩٤,٦	١٢٧,١
النقل الداخلى	٣٨,٥	٣٧,٥	٣٢,٨	٣٧,٤
أجسام السفن	٠,٧	٠,٦	١٨,٦	١٠,٦
الطيران	٠,٢	٠,٢	٧,٦	٥,٢
السيارات التكميلى	١٦٢,٥	١٥٤,٩	٣٩٨,٦	٥٤٦,٥
السيارات الاجبارى	١٢٥٦,٠	١٤٩٣,٨	٢٤٩,٥	٣٠٨,٨
الهندسى	٣,١	٣,٦	٥٢,٩	٨١,٦
البترول	٠,٣	٠,٢	٢,٩	٢,٤
الحوادث	١٢٥,٠	١٣٠,٤	١٤٠,٦	١٧٠,٤
الطبى	٦,١	٥,٧	٩٢,٦	١١١,١
الاجمالى	**١٦٦٥**	**١٩٠٣**	**١٣٤١,٨**	**١٦٠٧,٥**

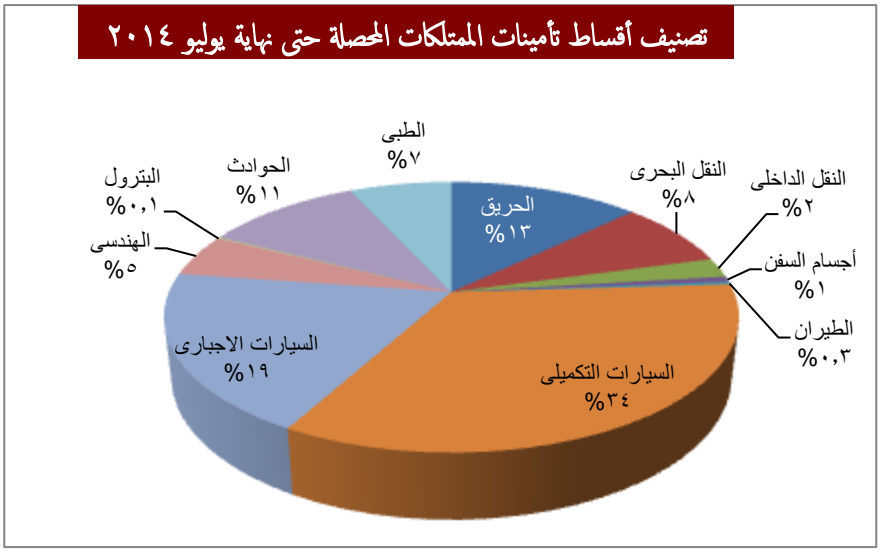

جـــدول(٢-٣)	بيان بالتعويضات				
بيـــان	تأمينات الأشخاص		تأمينات الممتلكات		الإجمالى
	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو ٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤
عدد المطالبات المبلغة بالألف	١١٠١	١١٥٢	٢٢٧	٣٠٤	١٣٢٨	١٤٥٦
عدد المطالبات المسددة بالألف[٣]	١٢١٢	١٠٦٠	٢٤٠	٣٠٢	١٤٥٢	١٣٦٢
التعويضات المسددة بالمليون جنيه	١٥٩٣,٧	١٩٠٤,٣	١٦٢٧,١	٢٠١٣,٢	٣٢٢٠,٨	٣٩١٧,٥

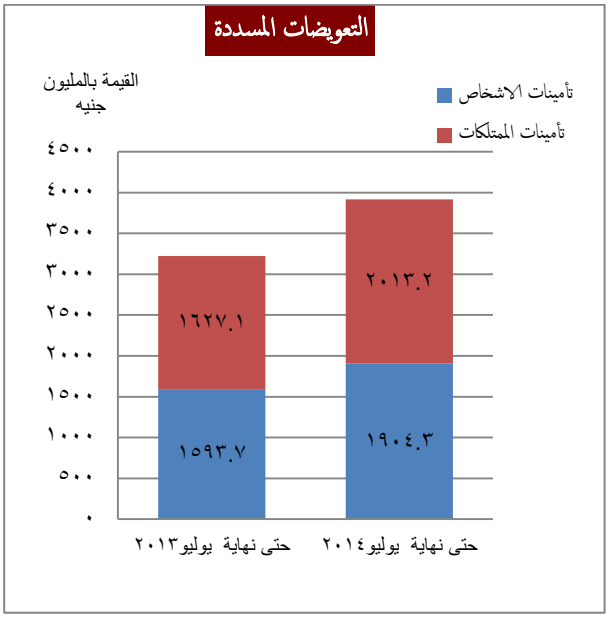

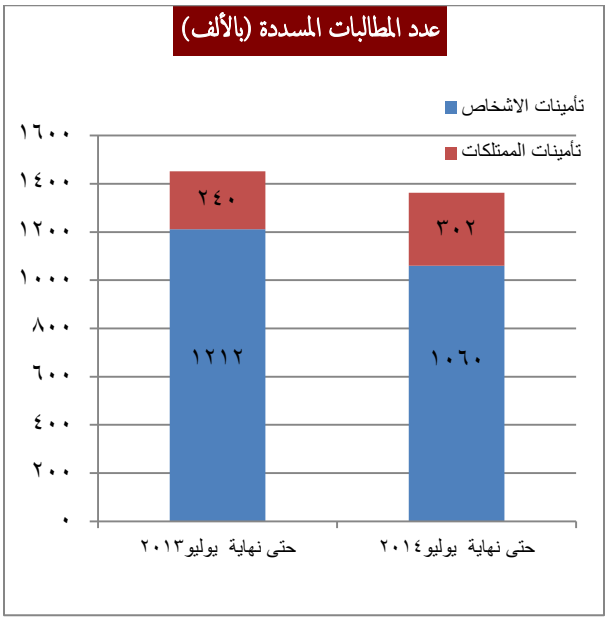

من الجدول السابق يتبين مايلى :

تمثل عدد المطالبات المبلغة في نشاط تأمينات الأشخاص نسبة ٧٩ % من إجمالي عدد المطالبات المبلغة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية يوليو ٢٠١٤ ، بينما تمثل عدد المطالبات المسددة تأمينات الأشخاص نسبة ٧٨ % من إجمالي عدد المطالبات المسددة خلال هذه الفترة . وتمثل قيمة التعويضات المسددة عن وثائق تأمينات الأشخاص نسبة ٤٩% من إجمالي التعويضات المسددة خلال هذه الفترة.

[٣] المطالبات المسددة : هي المطالبات التي تم سدادها خلال الشهر بصرف النظر عن تاريخ ورودها للشركة.

جدول (٢-٤)	بيان بتعويضات تأمينات الممتلكات القيمة بالمليون جنيه					
فروع التأمين	عدد المطالبات المبلغة		عدد المطالبات المسددة		قيمة التعويضات المسددة	
	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤
الحريق	١،٣١٥	١،٥٢٤	١،٠١٤	١،٢٧٧	٣٦٤	٢٥٨
النقل البحرى	١،٠٧٥	١،٥٢٠	٨٤٧	٨٦٦	٢٦	٣٦
النقل الداخلى	٨٨٤	٩١٥	٧٧٦	٥٧٦	١٣	١٤
أجسام السفن	٩٠	٢٣٧	١٣٣	٩٠	٢٣	٧٦
الطيران	٤،٤٨٢	٤،٠٣٠	٣،٤٣٨	٢،٨٨٩	١٧	٣٣
السيارات التكميلى	٨٧،١٦٠	٨٦،٤٩٥	٩٠،٩٨٢	٩٣،٠٤٢	٦٤٧	٥٥٢
السيارات الاجبارى	٢،٦٨٣	٣،٢٤٧	٣،٩٠٩	٣،٢٩٥	١٠٠	٣٤٤
الهندسى	٥٦٤	٥٩٠	٦١٨	٦٦٦	٥٨	١٥٠
البترول	١٦٤	١٨٧	٣٧	١٤	١٨	٢٢
الحوادث	٤،٢٢٦	٤،١٤١	٥،٣٢٧	٣،٣٢٦	٥٥	٧٠
الطبى	١٢٤،٥٥٠	٢٠١،١٧١	١٣٣،١٤٦	١٩٦،٢٣٠	٣٠٥	٤٥٩
الإجمالى	**٢٢٧،١٩٣**	**٣٠٤،٠٥٧**	**٢٤٠،٢٢٧**	**٣٠٢،٢٧١**	**١،٦٢٧**	**٢،٠١٣**

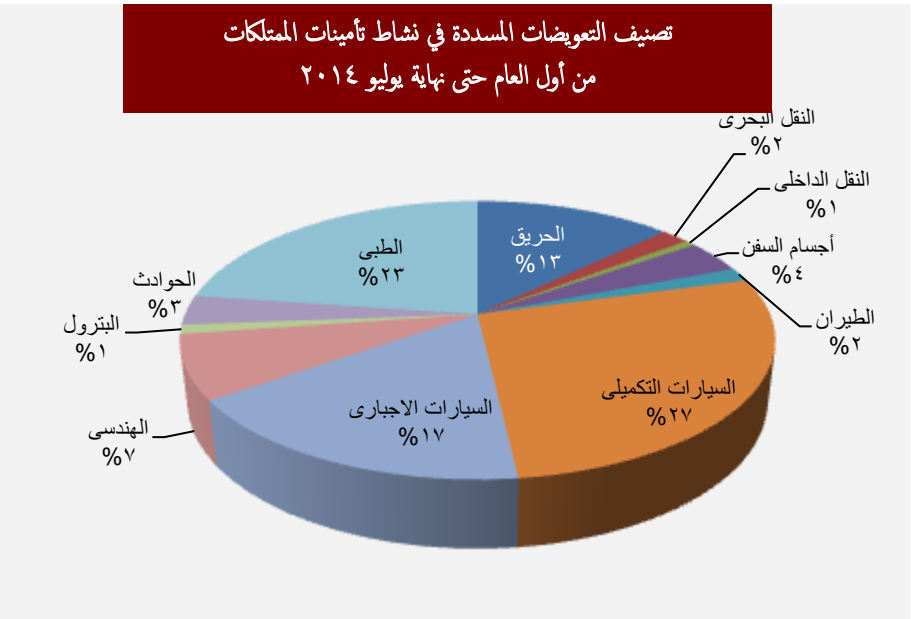

من الجدول السابق يلاحظ خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية يوليو ٢٠١٤ :

- استحواذ فرع التأمين الطبى على نسبة ٦٦ % من عدد المطالبات المبلغة ، بينما استحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلى على نسبة ٢٩ % من ذات العدد.

- استحواذ فرع التأمين الطبى على نسبة ٦٥ % من عدد المطالبات المسددة بينما استحواذ فرع تأمينات السيارات التكميلى على نسبة ٣١ % من ذات العدد .

- استحواذ فرع تأمينات السيارات التكميلى على نسبة ٢٧ % من قيمة التعويضات المسددة ، يليه فرع التأمين الطبي بنسبة ٢٣% من ذات القيمة ، يليه فرع تأمين السيارات الإجباري بنسبة ١٧ % من ذات القيمة .

جـدول(٢-٥)	بيان بالإلغاءات					
بيـــان	تأمينات الاشخاص		تأمينات المتلكات		الإجمالى	
	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٣	من أول العام حتى نهاية يوليو٢٠١٤
عدد الوثائق الملغاة بالألف	٣٧,٩	٣٧,٢	٩٨,٦	١٠٩,٣	١٣٦,٥	١٤٦,٥

تمثل عدد وثائق تأمينات الممتلكات الملغاة نسبة ٧٥ % من إجمالى عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية يوليو ٢٠١٤.
وقد تركزت الإلغاءات خلال شهر يوليو ٢٠١٤ في شركة مصر للتأمين بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات وشركة مصر لتأمينات الحياة بالنسبة لتأمينات الأشخاص .

وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء الوثائق يتم بناء على طلب العميل أو من جانب شركة التأمين في حالة عدم سداد القسط المستحق .

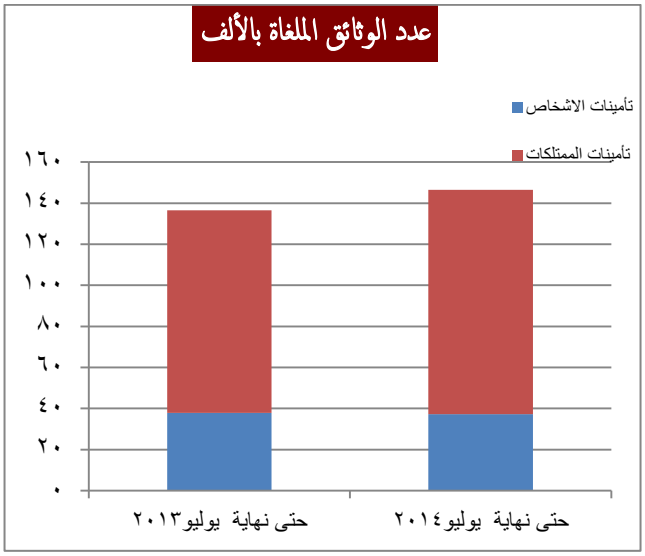

ب) فحص شركات التأمين

جدول(٢-٦)	عمليات فحص شركات التامين		
البيان	حتى نهاية أغسطس٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس٢٠١٤	معدل التغير%
فحص (مكتبي)	٦٩	٨٧	٢٦,١
فحص (ميداني)	٢٢	٤٤	١٠٠
فحص مفاجئ (ميداني)	١٥	٥	-٦٦,٧
فحص شكوى (ميداني)	٥	١١	١٢٠
دراسات ترتيبات إعادة التأمين	٦٠	٣٩	-٣٥

- قامت إدارات فحص شركات التأمين بعدد (٨٧) فحص مكتبي لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مقابل عدد (٦٩) فحص مكتبي خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، تم من خلاله مراجعة المراكز المالية والحسابات الختامية والمعدلات والمؤشرات الفنية لشركات التأمين.

- قامت إدارات فحص شركات التأمين بعدد (٤٤) فحص ميدانى لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مقابل (٢٢) فحص ميداني خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ . تم من خلاله مراجعة السجلات والمستندات الخاصة بعمليات الإصدار والتحصيل والتعويضات و الاستثمارات والتحقق من التزام الشركات بالقواعد والإجراءات المقررة والمعتمدة من الهيئة .

- قامت إدارات فحص شركات التأمين بعدد (٥) فحص ميدانى مفاجئ لشركات التأمين خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مقابل ١٥ فحص ميدانى مفاجئ خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

ج) فحص شركات الوساطة في التأمين

جـــدول(٢-٧)	عمليات فحص شركات الوساطة فى التامين		
البيـــان	حتى نهاية أغسطس٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس٢٠١٤	معدل التغير %
فحص دوري	١٣	٢٣	٧٦,٩
فحص مفاجئ	٢	٠	-١٠٠,٠
الإجمالي	١٥	٢٣	٥٣,٣

د) تسجيل شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاونى

لم يشهد شهر أغسطس ٢٠١٤ تسجيل أي شركة تأمين ليظل عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني المسجلة بالهيئة كالتالي ٣٠ شركة تأمين وجمعية تأمين تعاوني واحدة. ، و هو نفس عددهم في أغسطس ٢٠١٣

هـ) مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ على عدد مجمعات التأمين البالغ عددها ٤ مجمعات تأمين . وكذلك لم يطرأ أى تعديل على عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة بالهيئة خلال هذا الشهر والبالغ عددهم ٤ صناديق تأمين حكومية ، و هو نفس عددهم في أغسطس ٢٠١٣

٢. صناديق التأمين الخاصة :

أ) الفحص

جدول (٢-٨)	فحص صناديق التأمين الخاصة		
البيـــان	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤	معدل التغير %
فحص مكتبى	١٩٨	٢٠١	١,٥
فحص ميدانى	١٩٢	٢٠٣	٥,٧
إبداء الرأى فى تعديل أو تسجيل للصناديق	٨٩	١١٥	٢٩,٢
غلق مقار الصناديق	٢	٤	١٠٠
تصفية صناديق	٢	٠	-١٠٠
شطب صناديق	٢	٣	٥٠
قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)	٤٧٢٣,١	٣٧٧٤,٧	-٢٠,١
بيان الشكاوى التى وردت للإدارة	١٢	١١	-٨,٣

- قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ بفحص مكتبي لعدد ٢٠١ صندوق تأمين خاص مقارنة بعدد ١٩٨ صندوق خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والإيضاحات المتممة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التى توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكتبي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .
- قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ بفحص ميداني لعدد ٢٠٣ صندوق تأمين مقارنة بعدد ١٩٢ صندوق تأمين خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣، تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .
- قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ١ يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ بالموافقة على استثمارات بلغت ٣,٧٧ مليار جنيه مقابل٤,٧٢ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بانخفاض بنسبة ٢٠% . وتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

ب) تسجيل الصناديق:

جدول(٢-٩)	تسجيل صناديق التأمين الخاصة		
البيـان	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤	معدل التغير %
تسجيل جديد	١٤	١٤	١٤
تعديل أنظمة أساسية	١٠٦	٧٤	١٠٦
شطب	٢	٣	٢

- صدر في شهر أغسطس ٢٠١٤ عدد ١٢ قرارا منهم قرار واحد بتسجيل صندوق تأمين خاص و١١ قرار بتعديل الأنظمة الأساسية لعدد ٣ صناديق تأمين خاصة .
- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

٣. الأنشطة المساعدة :

أ) شركات الوساطة فى التأمين وإعادة التأمين

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ على عدد شركات الوساطة فى التأمين ليظل عددهم (٤٣) شركة بينما كان عددهم (٣٩) شركة وساطة في نهاية أغسطس ٢٠١٣ بمعدل زيادة ١٠%.

ب) وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

جدول (٢- ١٠)	تسجيل وسطاء التأمين		
البيـــان	حتى نهاية أغسطس٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس٢٠١٤	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٦٥٠٥	٦٩١٣	٦,٣
تسجيل جديد	٥١٩	٤٠٢	-٢٢,٥
إعادة قيد	١٩٧	١٦٦	-١٥,٧
شطب	٦٢٢	٣٤٣	-٤٤,٩
العدد الساري فى نهاية الفترة	٦٥٩٩	٧١٣٨	٨,٢

جدول (٢-١١)	أسباب شطب وسطاء التأمين		
البيان	حتى نهاية أغسطس٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس٢٠١٤	معدل التغير %
شطب بسبب عدم التجديد	٤٥٩	٢٥٥	-٤٤,٤
شطب بسبب عدم استيفاء مستندات	١٦٢	٨٠	-٥٠,٦
شطب بسبب رسوب فى امتحان الهيئة	٠	١	___
شطب بناء على طلبهم	٠	٣	___
شطب بسبب الوفاة	١	١	٠,٠
شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠) لسنة ١٩٨١	٠	٣	___
إجمالى العدد المشطوب	٦٢٢	٣٤٣	-٤٤,٩

من الجدولين السابقين يتبين مايلى :

بلغ عدد وسطاء التأمين فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ (٧١٣٨ وسيطا) مقابل عدد ٦٥٩٩ وسيطا فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٣ بمعدل زيادة ٨,٢% .

ج) خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ على عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار والبالغ عددهم **٤٧** شركة مقارنة بعدد ٤٦ شركة في نهاية أغسطس ٢٠١٣ .

د) خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

جدول(٢-١٢)	عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)		
البيان	حتى نهاية أغسطس٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس٢٠١٤	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٥١٤	٥١٠	-٠,٨
تسجيل جديد	١١	٥	-٥٤,٥
إعادة قيد	٧	٣	-٥٧
شطب	٢٧	٧٧	١٨٥,٢
العدد السارى فى نهاية الفترة	٥٠٥	٤٤١	-١٢,٧

من الجدول السابق يتبين مايلى :

بلغ عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار ٤٤١ خبير معاينة فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ مقابل ٥٠٥ خبير معاينة في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بمعدل انخفاض ١٣%.

هـ) خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ على عدد خبراء التأمين الاستشاريين (أشخاص اعتباريين) والبالغ عددهم ١٢ شركة بينما كان عددهم في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ (١١) شركة.

و) خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ على عدد خبراء التأمين الاستشاريين والبالغ عددهم ٣٠٧ خبيراً بينما كان عددهم في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ (٣٠٦) خبير استشاري.

ز) الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

لم يطرأ أى تعديل خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ على عدد الخبراء الاكتواريين و البالغ عددهم ٣٠ خبير اكتواري، مقارنة بعدد (٢٠) خبيرا اكتوارياً في نهاية أغسطس ٢٠١٣ .

ثالثاً: نشاط التمويل العقارى

أهم المؤشرات

جدول (٣ – ١)	بيان مقارن بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقارى				
البيـــــان	من يناير ٢٠١٣ حتى أغسطس ٢٠١٣	من يناير ٢٠١٤ حتى أغسطس ٢٠١٤	نسبة التغير %	تراكميا من بداية النشاط حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	تراكميا من بداية النشاط حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤
اجمالى التمويل العقارى الممنوح من الشركات (مليون جنيه)	٣٨٠,٧	٣٩٧,٩	%٤,٥	٤١٥٤	٤٦٥٨
اجمالى أرصدة التمويل العقارى لدى شركات التمويل (مليون جنيه)	٠	٠	٠	٢٣٤٢	٢٣٣٣
اجمالى قيمة إعادة التمويل العقارى (مليون جنيه)	١٣٣	٥٠	%٦٢,٤-	٦٨٣	٧٥٨
عدد المستثمرين (العقود)	٩١٩	١٣٨٥	%٥٠,٧	٣٣٧٨٣	٣٥٤٣٠

تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقارى

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري من بداية العام حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مبلغ ٣٩٨ مليون جنيه مقابل ٣٨١ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ٤,٥ % .

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر أغسطس٢٠١٤ ما قيمته ٤,٧ مليار جنيه مقابل ٤,٢ مليار جنيه حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣ بمعدل زيادة ١٢%.

تطور النشاط فيما يخص إجمالى أرصدة التمويل العقارى

بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ ما قيمته ٢,٣ مليار جنيه مقابل نفس القيمة حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣ .

تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

بلغت قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مبلغ ٥٠ مليون جنيه بمعدل انخفاض ٦٢ % عن الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح ٧٥٨ مليون جنيه من بداية النشاط حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مقارنة ب ٦٨٣ مليون جنيه من بداية النشاط حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣.

تطور النشاط فيما يخص عدد العقود الجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ١٣٨٥ عقد (مستثمر جديد) من يناير حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مقابل ٩١٩ عقد فى نهاية شهر أغسطس٢٠١٣ ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري وحتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣٥٤٣٠ عقد (مستثمر) .

تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهرى

جدول (٣ – ٢)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري القيمة بالمليون جنيه				
الدخل الشهرى بالجنيه	من يناير حتى أغسطس ٢٠١٣		من يناير حتى أغسطس ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
حتى ١٧٥٠	٢٨,٧	%٧,٥	٣٩,٨	% ١٠	٣٨,٧
أكبر من ١٧٥٠	٣٥٢,٠	%٩٢,٥	٣٥٨,١	% ٩٠	١,٧
الإجمالي	٣٨٠,٧	%١٠٠	٣٩٧,٩	%١٠٠	٤,٥

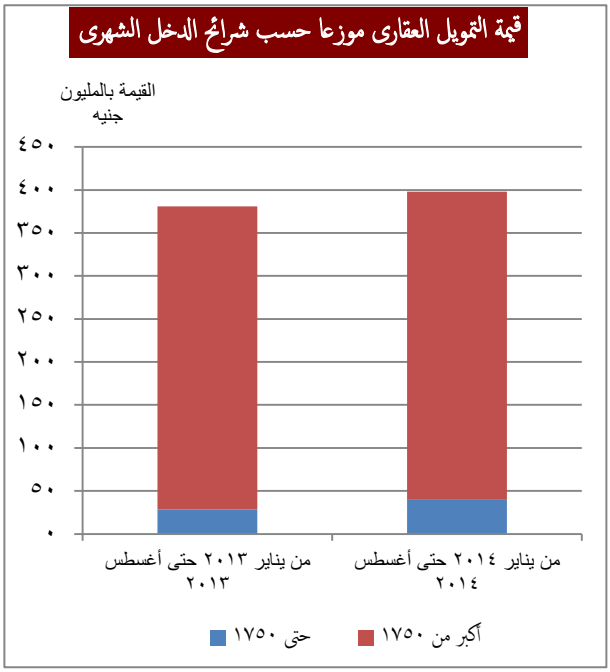

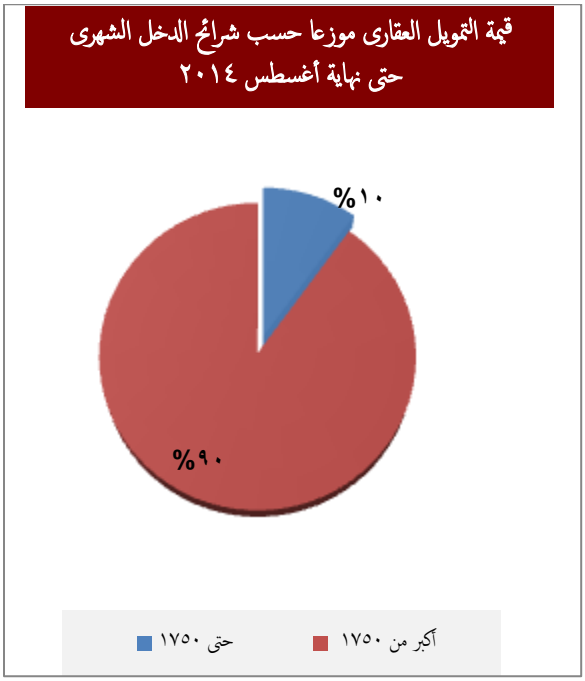

يتضح من الجدول السابق :

استحواذ فئات الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهريا على نسبة ٩٠ % من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من بداية العام حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ والبالغ قيمته ٣٩٧,٩ مليون جنيه ، بينما استحوذت هذه الفئة في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ على ٩٢% من إجمال قيمة التمويل العقاري الممنوح .

جدول (٣-٣)	عدد المستثمرين موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري				
الدخل الشهري بالجنيه	من يناير حتى أغسطس ٢٠١٣		من يناير حتى أغسطس ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
حتى ١٧٥٠	٣٢٢	٣٥	١٥٣	١١	٥٢,٥-
أكبر من ١٧٥٠	٥٩٧	٦٥	١٢٣٢	٨٩	١٠٦,٤
الإجمالي	٩١٩	١٠٠	١٣٨٥	١٠٠	٥٠,٧

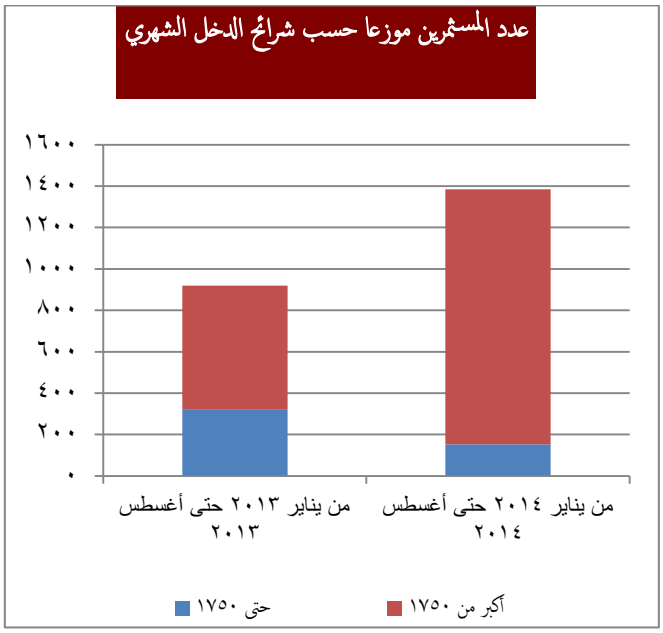

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

تمثل نسبة عدد المستثمرين في فئة الدخل أكبر من ١٧٥٠ جنيه شهريا ٨٩ % من إجمالي عدد المستثمرين من يناير حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ والبالغ عددهم ١٢٣٢ مستثمر ، مقارنة بنسبة ٦٥% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ و التي بلغ عدد المستثمرين في هذه الفئة ٥٩٧ مستثمر.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (٣-٤)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة				
	القيمة بالمليون جنيه				
فئة المساحات م٢	من يناير حتى أغسطس ٢٠١٣		من يناير حتى أغسطس ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٢٢,٠	٥,٨	٣٣,٠	٨,٣	٥٠,٠
من ٦٦- ٨٦ م٢	٦,٤	١,٧	٢,١	٠,٥	٦٧,٢ -
أكبر من ٨٦ م٢	٣٥٢,٣	٩٢,٥	٣٦٢,٨	٩١,٢	٣,٠
الإجمالى	٣٨٠,٧	١٠٠	٣٩٧,٩	١٠٠	٤,٥

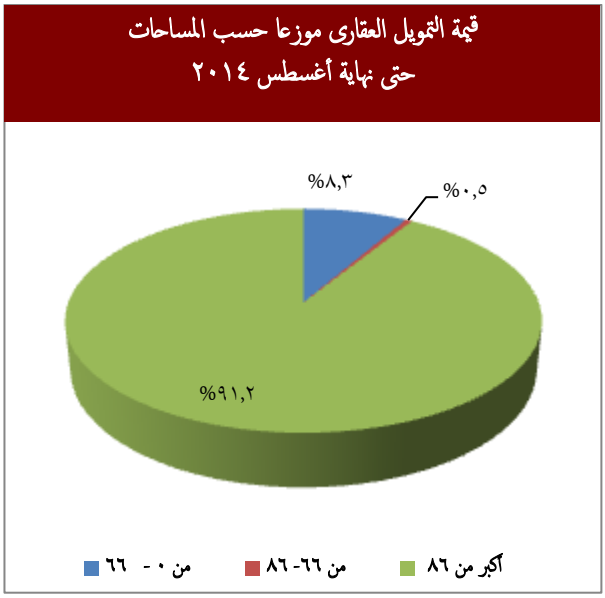

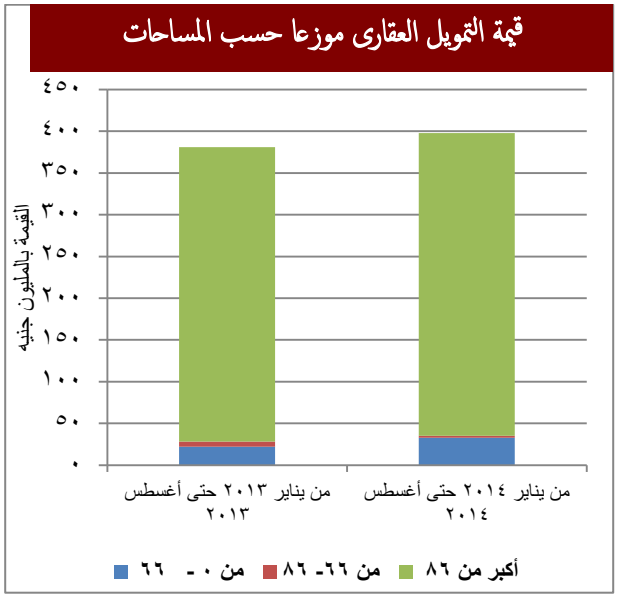

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة المساحة أكبر من ٨٦ متر مربع على نسبة ٩١,٢ % من إجمالي التمويل الممنوح من أول العام و حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ والبالغ قيمته ٣٩٧,٩ مليون جنيه. بينما استحوذت هذه الفئة من المساحة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ على ٩٢% من إجمالي التمويل الممنوح و الذي بلغت قيمته ٣٨٠,٧ مليون جنيه.

جدول (٣-٥)	عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة				
فئة المساحات م٢	من يناير حتى أغسطس ٢٠١٣		من يناير حتى أغسطس ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
من ٠ - ٦٦ م٢	٤٠٧	٤٤,٣	٨٢٠	٥٩,٢	١٠١,٥
من ٦٦- ٨٦ م٢	٧٢	٧,٨	١١	٠,٨	٨٤,٧-
أكبر من ٨٦ م٢	٤٤٠	٤٧,٩	٥٥٤	٤٠,٠	٢٥,٩
الإجمالى	٩١٩	١٠٠	١٣٨٥	١٠٠	٥٠,٧

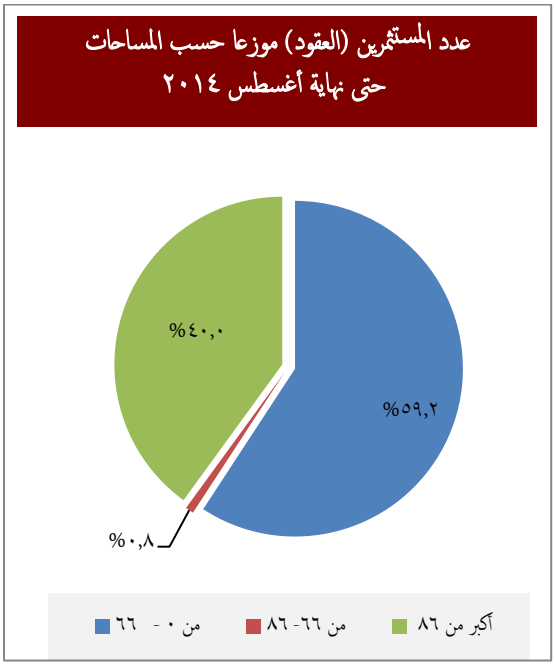

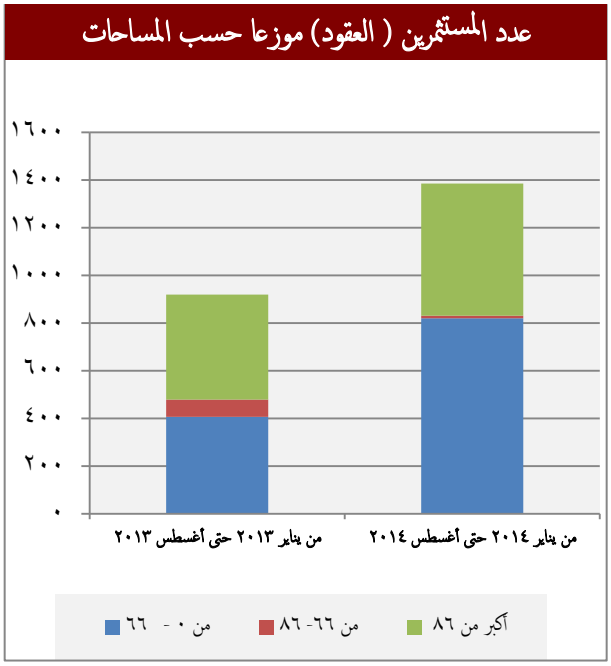

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- ارتفاع النسبة التي تحتلها فئة المساحة (٦٦ متر مربع فأقل) إلى ٥٩ % من إجمالي عدد المستثمرين الجدد من أول العام حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ بينما كانت تحتل خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ نسبة ٤٤ % .

- و انخفاض النسبة التى تحتلها فئة المساحة (أكبر من ٨٦ متر مربع) إلى ٤٠% خلال الفترة من أول العام حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ بينما كانت ٤٨% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣.

تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

جدول (٣-٦)	قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام القيمة بالمليون جنيه				
الغرض	من يناير حتى أغسطس ٢٠١٣		من يناير حتى أغسطس ٢٠١٤		نسبة التغير%
	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	
سكنى	٣٧٨,٥	٩٩,٥	٣٧١,١	٩٣,٣	٢ -
أخرى	٢,٢	٠,٥	٢٦,٨	٦,٧	١١١٨
الإجمالي	٣٨٠,٧	١٠٠	٣٩٧,٩	١٠٠	٤,٥

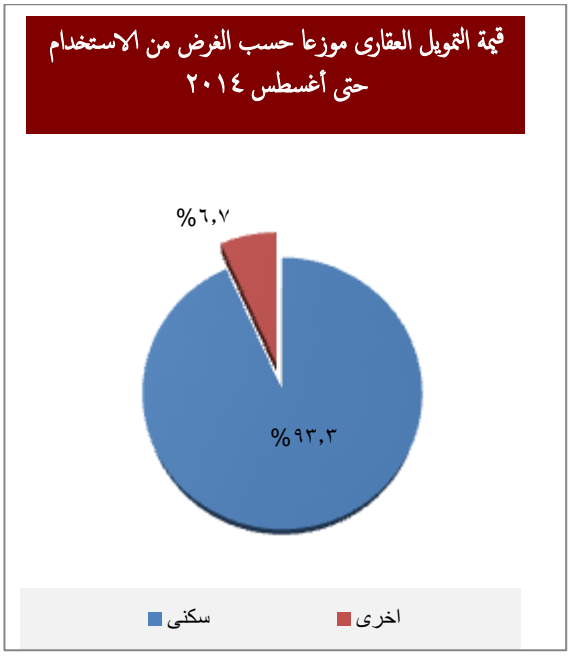

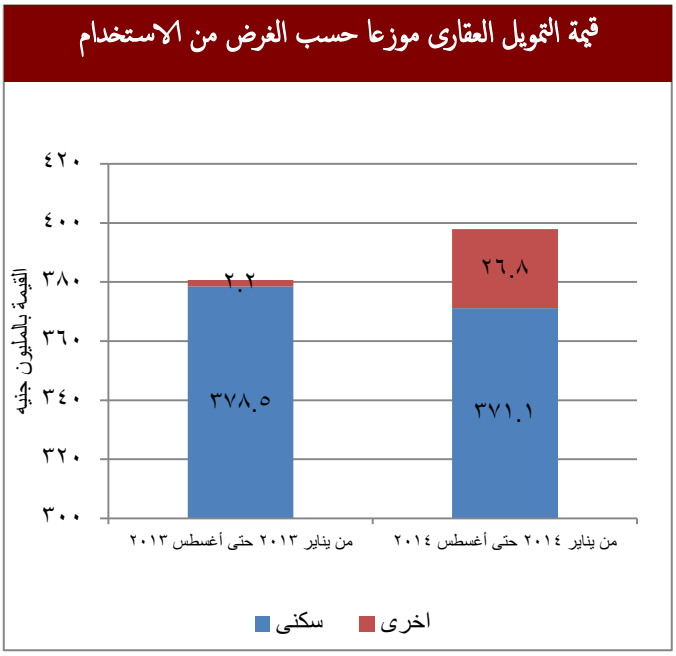

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

انخفاض النسبة التي تحتلها فئة الوحدات السكنية إلى ٩٣,٣% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح من أول العام حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤، بعد أن كانت تمثل ٩٩,٥% من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ .

جدول (٣-٧)	عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام				
نوع الغرض	من يناير حتى أغسطس ٢٠١٣		من يناير حتى أغسطس ٢٠١٤		نسبة التغير%
	العدد	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	
سكنى	٩٠٦	٩٨,٦	١٣٢٦	٩٥,٧	٤٦,٤
أخرى	١٣	١,٤	٥٩	٤,٣	٣٥٣,٨
الإجمالي	٩١٩	١٠٠	١٣٨٥	١٠٠	٥٠,٧

عدد عقود التمويل العقارى موزعا حسب نوع الاستخدام حتى أغسطس ٢٠١٤

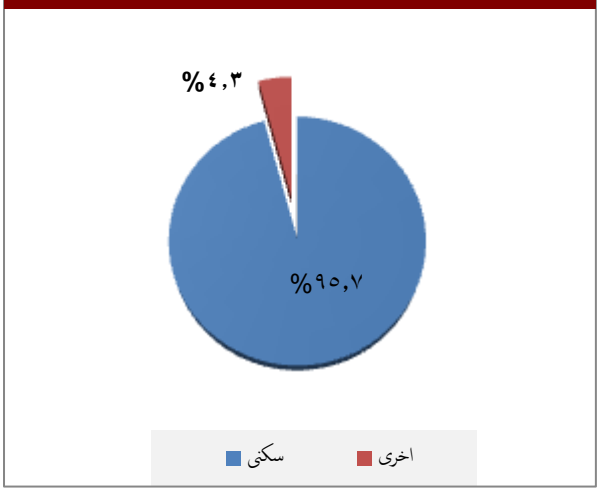

عدد عقود التمويل العقارى موزعا حسب نوع الاستخدام حتى أغسطس ٢٠١٤

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

استحواذ فئة الوحدات السكنية على نسبة ٩٥,٧% من إجمالي عدد المستثمرين من أول العام حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٩٨,٦% خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ ، حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

شركات التمويل العقاري

جدول (٣ –٨)	شركات التمويل العقـاري		
البيـــــان	تراكمياً حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	تراكمياً حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤	نسبة التغير %
عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	١٣	١٣	٠
إجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)	٢١٠٣	٢٠٥٣	٢,٤-

لم يتم خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ منح تراخيص لشركات جديدة للعمل داخل سوق التمويل العقاري. ليظل عدد الشركات ثابتاً عند ١٢ شركة للتمويل العقاري، وشركة واحدة لإعادة التمويل العقاري ، و هو نفس عدد الشركات في نهاية أغسطس ٢٠١٣.

و بلغ اجمالى رؤوس الأموال المصدرة للشركات في نهاية أغسطس ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٥٣ مليون جنيه بمعدل انخفاض قدره ٢,٤% عن قيمتها في نهاية أغسطس ٢٠١٣.

قيد المهنيين

جدول (٣-٩)	عدد المقيدين بأنشطة التمويل العقاري			
البيان	عدد المقيدين في أغسطس ٢٠١٣	عدد المقيدين في أغسطس ٢٠١٤	عدد المقيدين حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	عدد المقيدين حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤
وسطاء التمويل العقاري	٠	٠	٢١٥	٢١٥
خبراء التقييم العقاري	٠	٣	١٧٤	١٩٢
الوكلاء العقاريين	٠	٠	١٩٩	٢٠٤

رابعاً: نشاط التأجير التمويلي

شهدت الفترة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر اغسطس ٢٠١٤ ارتفاعاً في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلى مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط حتى نهاية شهر اغسطس ٢٠١٤ :

عدد وقيمة العقود

جدول (٤-١)	تطور نشاط التأجير التمويلى		
البيان	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤	نسبة التغير %
عدد العقود	١٢٧٣	١٣٨٠	٨,٤
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	٣٢٧٢,٨٥	٣٩٨٣,٤٦	٢١,٧

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى ٣٩٨٣,٤٦ مليون جنيه مقارنةً بـ ٣٢٧٢,٨٥ مليون جنيه حتى نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣ بمعدل ارتفاع قدره ٢١,٧% .
- ارتفاع عدد العقود ليصل إلى ١٣٨٠ عقداً مقارنةً بـ ١٢٧٣ عقداً خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره ٨,٤% .

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لقيمة العقود

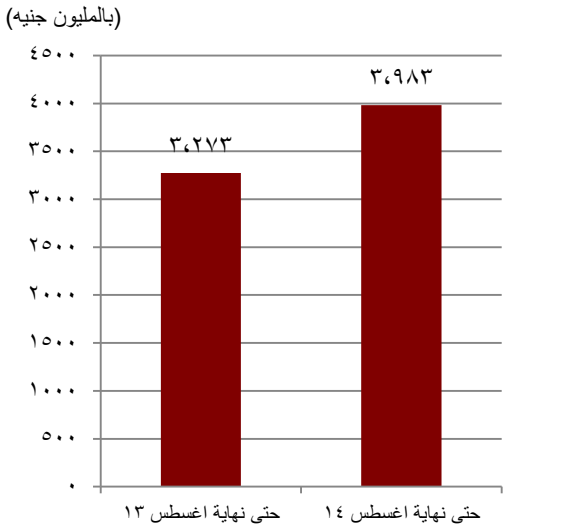

تطور نشاط التأجير التمويلى وفقاً لعدد العقود

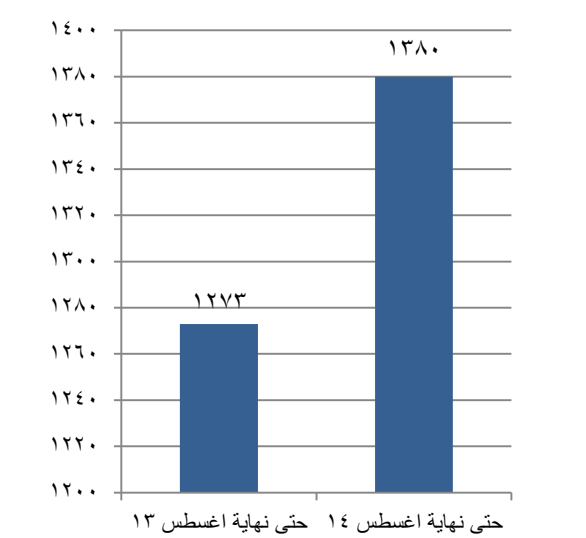

تصنيف النشـــاط

جدول (٤-٢)	تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط					
م	النشاط	حتى نهاية اغسطس ٢٠١٣			حتى نهاية اغسطس ٢٠١٤		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	عقارات وأراضي	٤٨	١٣٢٣,١٣	٤٠,٤٣	٦٤	١٦٤٠,٧٦	٤١,١٩
٢	سيارات نقل	٤٠٨	٥٢٩,٤	١٦,١٨	٤٦٣	٦٩٧,٥٥	١٧,٥١
٣	آلات ومعدات	١٠٨	٣١٠,٥٤	٩,٤٩	١٢٩	٤٧٦,٤٤	١١,٩٦
٤	معدات ثقيلة	١١٢	٣٨١,٤٣	١١,٦٥	١٢٨	٤٥٧,٤٩	١١,٤٨
٥	سيارات ملاكي	٤٥٠	٢٨٠,٦٣	٨,٥٧	٤٤١	٢٣٩,٣٥	٦,٠١
٦	خطوط انتاج	٣١	١٨٥,٩٢	٥,٦٨	٣٦	١٩٩	٥,٠٠
٧	بواخر	١	١٦,٥٦	٠,٥١	٧	١١١,٤٢	٢,٨
٨	أجهزة مكتبية	٦٣	٤٨,٦٤	١,٤٩	٨٥	٧٤,٣٧	١,٨٧
٩	أخرى	٥٢	١٩٦,٦١	٦,٠١	٢٧	٨٧,٠٨	٢,١٩
	الإجمالى	١٢٧٣	٣٢٧٢,٨٦	١٠٠,٠٠	١٣٨٠	٣٩٨٣,٤٦	١٠٠,٠٠

- شهدت الفترة محل الدراسة تصدر نشاط العقارات والأراضي قائمة التصنيفات مسجلاً ١٦٤٠,٧٦ مليون جنيه بنسبة ٤١%.
- تلا نشاط العقارت و الأراضي فى الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على ١٧% من إجمالى قيمة العقود وبقيمة بلغت ٦٩٧,٥٥ مليون جنيه.
- وحل فى الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت ٤٧٦,٤٤ مليون جنيه ونسبة ١١,٩٦% من إجمالى قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

عددعقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية اغسطس ٢٠١٤

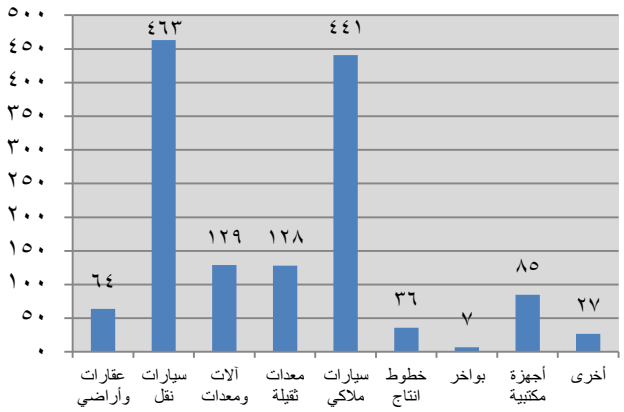

قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط حتى نهاية اغسطس ٢٠١٤

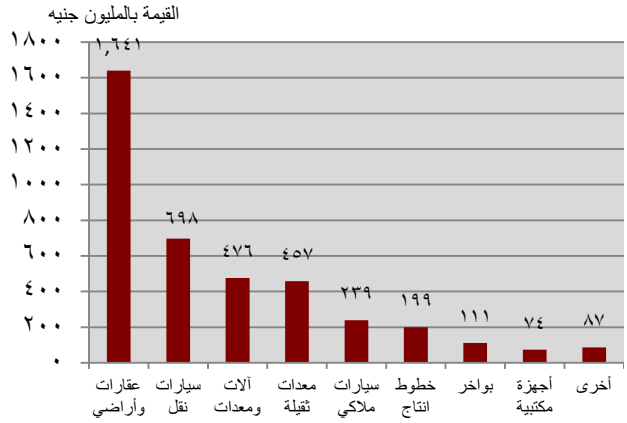

شركات التأجير التمويلي

جدول (٤-٣)	شركات التأجير التمويلي	
بيان	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤
عدد الشركات المقيدة حتى نهاية الشهر	٢١٢	٢١٤
عدد الشركات العاملة خلال الشهر	٢٤	٢٦

- لم تشهد الفترة محل الدراسة الترخيص لأية شركة جديدة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي بالسوق ، ليظل بذلك عدد الشركات المقيدة بالهيئة ثابتاً عند ٢١٤ شركة مقارنةً بـ ٢١٢ خلال الفترة المناظرة من العام السابق. بينما شهدت الفترة محل الدراسة نشاط ٢٦ شركة تأجير تمويلى مقابل ٢٤ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- بلغ عدد الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢% عدد ١٥ شركة خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٢ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .

- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كوربليس باستحواذها على حصة سوقية بلغت ١٦% ، تليها شركة انكوليس بحصة سوقية بلغت ١٥% ، لتأتى شركة جى بى فى الترتيب الثالث بنسبة ١٥% من إجمالى قيم العقود بالسوق حتى نهاية اغسطس ٢٠١٤ .

جـدول (٤-٤)	الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً

م	الـشـركة	حتى نهاية اغسطس ٢٠١٣			حتى نهاية اغسطس ٢٠١٤		
		عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %	عدد العقود	القيمة بالمليون جنيه	النسبة %
١	كوربليس للتأجير التمويلى - مصر(كورب ليس)	١٦٣	٣٤٨,٤٩	١٠,٦٥	١٦٦	٦٤٨,٢٥	١٦,٢٧
٢	الدولية للتأجير التمويلى - انكوليس	١١٦	٥٩٣,٥	١٨,١٣	١٧٣	٦٠٨,٢١	١٥,٢٧
٣	جى بى للتأجير التمويلى	٥٤	٩٣,٤٢	٢,٨٥	٨٩	٥٩٦,٩٣	١٤,٩٩
٤	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلى	٤٠٣	٥٧٩,٠٩	١٧,٦٩	٣٦٨	٥٢١,٦٣	١٣,٠٩
٥	التوفيق للتأجير التمويلى	١٢٥	٣٥٤,١٤	١٠,٨٢	١٢٩	٢٦١,٤٦	٦,٥٦
٦	تكنوليس للتأجير التمويلي	٦	١١٨,٥١	٣,٦٢	١٠	٢٣٨,٢٩	٥,٩٨
٧	اوريكس مصر للتأجير التمويلى	١٩٤	٢٥٨,٣٤	٧,٨٩	١٤١	٢١٤,٦١	٥,٣٩
٨	بيت الخبرة للتنمية الإقتصادية	١	١٠,٠٨	٠,٣١	١٢	٢٠٨,٤٤	٥,٢٣
٩	الصعيد للتأجير التمويلى	٦١	٦٠,١٨	١,٨٤	٩٥	١٣١,٢٣	٣,٢٩
١٠	الكرنك للتأجير التمويلى	٤	٢٢٩,٣	٧,٠١	٢	١١٢,٩٩	٢,٨٤
١١	بيريوس مصر للتأجير التمويلي	٨	١٩٧,١٧	٦,٠٢	٣	١٠٢,٠٩	٢,٥٦
١٢	أديليس للتأجير التمويلى	٤٩	٩١,٨٨	٢,٨١	٥٢	٧٠,٥٥	١,٧٧
١٣	تمويل للتأجير التمويلى	٧	٣٠,١٢	٠,٩٢	٦	٥٥,٧٣	١,٤
١٤	الاهلى للتأجير التمويلى	١٧	١٧٧,٦٨	٥,٤٣	٣٠	٥٢,٨٦	١,٣٣
١٥	النيل للتأجير التمويلى NFL	٣	٧١,٩	٢,٢	٧	٣٦,٩٩	٠,٩٣
١٦	توشكى للتأجير التمويلى	١٤	٩,٥	٠,٢٩	٤٧	٣١,٨٣	٠,٨
١٧	مصر فوركابيتال ليز للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١	٢٧,٨٥	٠,٧
١٨	الامارات دبى الوطنى للتاجير التمويلى	٩	٩,٥٧	٠,٢٩	١١	٢١,٥٨	٠,٥٤
١٩	التوفيق لتأجير الأصول للشركات الصغيرة والمتوسطة	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	١٠	١٥,٤٤	٠,٣٩
٢٠	اوتراك للتأجير التمويلى	٢١	٣١,٠٨	٠,٩٥	١٢	٩,٨٧	٠,٢٥
٢١	سياف لتأجير الطائرات والمعدات				١	٩,٧	٠,٢٤
٢٢	مكة للتأجير التمويلي	٤	٣,١٣	٠,١	٥	٣,٢١	٠,٠٨
٢٣	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٦	٢,٣٧	٠,٠٦
٢٤	نظم المكاتب المتكاملة	٢	١,٢٧	٠,٠٤	٢	١,٠٧	٠,٠٣
٢٥	يو بي سي للتأجير التمويلي	١	٠,١٤	٠,٠٠	١	٠,٢٤	٠,٠١
٢٦	جراند إنفستمنت للتأجير التمويلي	٨	٢,٩٤	٠,٠٩	١	٠,٠٥	٠,٠٠
٢٧	إيجيبكو للتأجير التمويلي	٢	١,٣٧	٠,٠٤	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
٢٨	باور تراك للمعدات الثقيلة والمقاولات والتأجير التمويلى	١	٠,٠٦	٠,٠٠	٠	٠٠,٠٠	٠٠,٠٠
	الإجـمـالـى	١٢٧٣	٣٢٧٢,٨٦	١٠٠,٠٠	١٣٨٠	٣٩٨٣,٤٧	١٠٠,٠٠

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلى الأكثر نشاطاً
حتى نهاية اغسطس ٢٠١٤

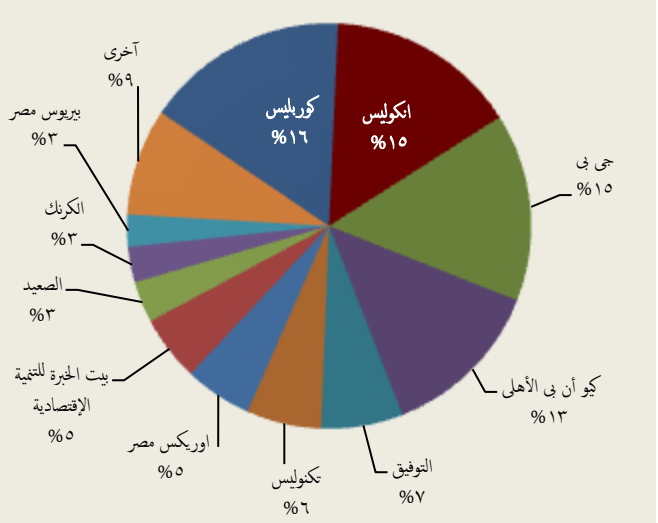

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
حتى نهاية اغسطس ٢٠١٣

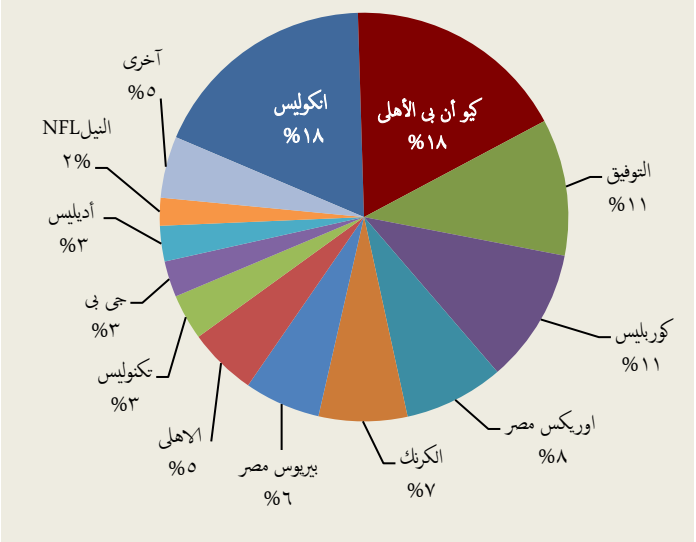

* أخرى: تشمل الشركات التى تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتى تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

يوضح الجدول التالي ارتفاع إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة إلى ١٠٧٢ مليون جنيه حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٣٩ مليون جنيه في ٢٠١١ بمعدل زيادة قدره ٣٤٨,٥ %

جدول (٥-١)	حجم الأرصدة المدينة القيمة بالمليون جنيه			
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	(أغسطس) ٢٠١٤
حجم الأرصدة المدينة	٢٣٩	٤٩٥	٩٧١	١،٠٧٢

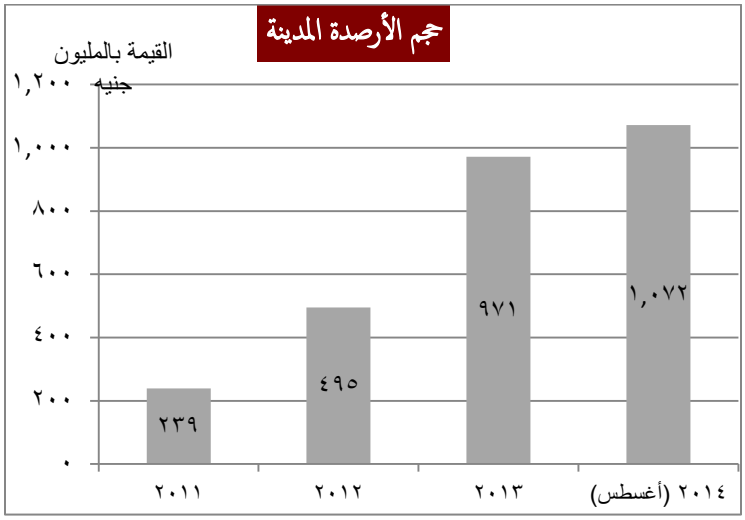

حجم الأوراق المخصمة

يوضح الجدول التالي إجمالي حجم الأوراق المخصمة والذي زاد بنسبة ١٤٠ % ليصل إلى ٢,٣ مليار جنيه مصري في نهاية أغسطس ٢٠١٤ ، مقارنة بـ ٠,٩ مليار جنيه مصري في ٢٠١١/١٢/٣١، مما يشير إلى استمرار النمو في هذه الصناعة.

جدول (٥-٢)	حجم الأوراق المخصمة القيمة بالمليون جنيه			
البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	(حتى أغسطس) ٢٠١٤
مع حق الرجوع	٣٨٢	٥٣٢	١،٢٥١	٩٩٦
بدون حق الرجوع	٥٩٣	٧٣١	٢،٠٤٥	١،٣٤٢
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	٩٧٥	١،٢٦٣	٣،٢٩٦	٢،٣٣٨

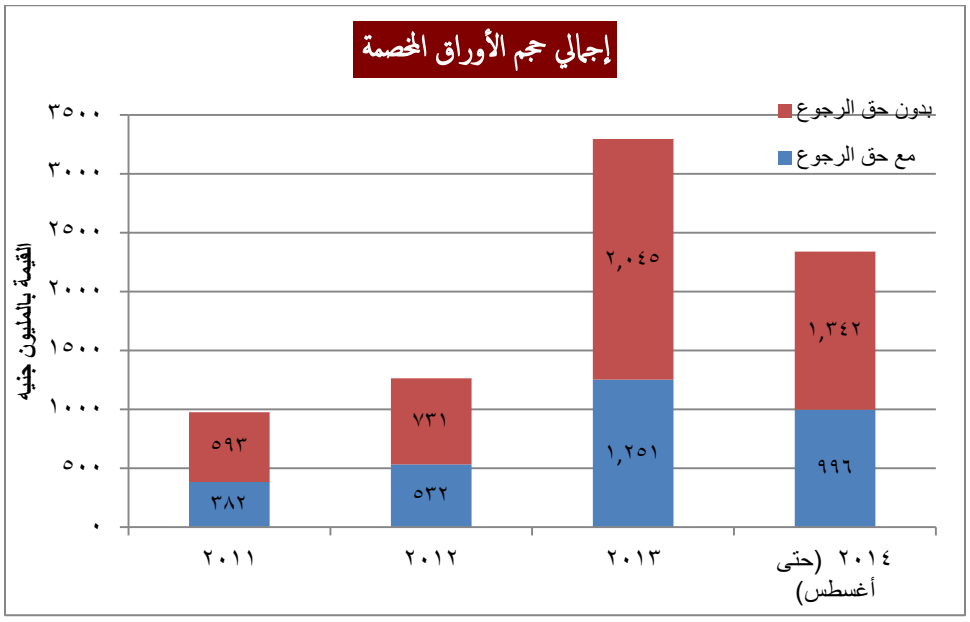

عدد العملاء

يوضح الجدول التالي تزايد عدد العملاء من **٨٩** عام ٢٠١١ إلى **١٥٩** (**حتى أغسطس ٢٠١٤**) بمعدل زيادة ٧٨,٧%.

جدول (٥-٣)	عدد العملاء			
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	أغسطس ٢٠١٤
عدد العملاء	٨٩	١٠٩	١٥٢	١٥٩

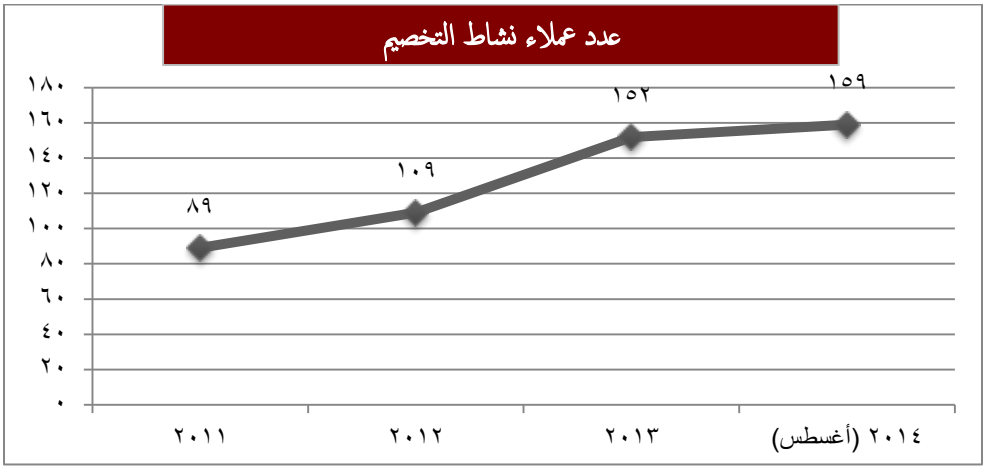

شركات التخصيم

لم يشهد عام ٢٠١٤ حتى نهاية أغسطس أي تغير في عدد الشركات العاملة في مجال التخصيم ، بينما شهد عام ٢٠١٣ نمواً ملحوظاً في عدد الشركات العاملة في مجال التخصيم، حيث ارتفع عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة إلى ٦ شركات بالمقارنة بأربع شركات حتى نهاية عام ٢٠١٢ وبيانهم كالآتي:

جدول (٥-٥)	شركات التخصيم			
البـــــــــيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	أغسطس ٢٠١٤
إجمالي عدد الشركات المقيدة	١	٤	٦	٦
عدد الشركات التي حصلت على الترخيص	٠	٣	٢	٠

رؤوس أموال الشركات

جدول (٥-٦)	رؤوس أموال شركات التخصيم
شركة التخصيم	رأس المال
الشركة المصرية للتخصيم	١٥ مليون دولار
شركة درايف للتخصيم	٤٨ مليون جنيه
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقاً)	٥٠ مليون جنيه
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)	١٠٠ مليون جنيه
شركة القاهرة للتخصيم	١٠ مليون جنيه
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢٥٠ مليون جنيه

الحصص السوقية لشركات التخصيم حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصمة حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤

جدول (٥-٧)	الحصص السوقية لشركات التخصيم حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤
اسم الشركة	الحصة السوقية %
الشركة المصرية للتخصيم	٤٣,٤
شركة QNB للتخصيم (NSGB سابقا)	٤٢,٧
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٢,٦
شركة درايف للتخصيم	٦,٩
شركة تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط)	٢,٩
شركة القاهرة للتخصيم	١,٥

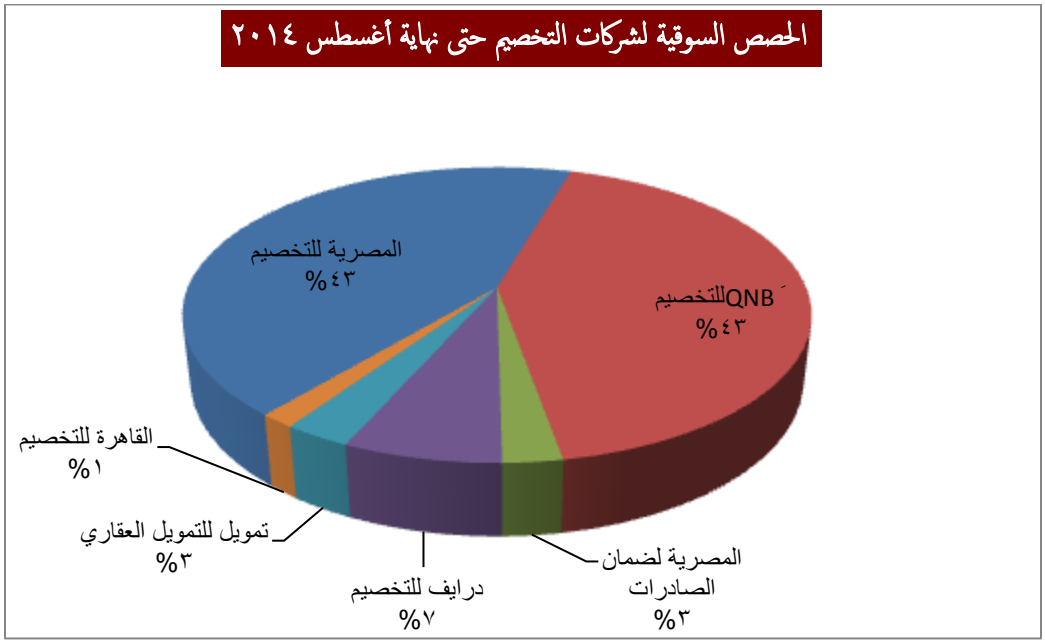

سادساً : حماية حقوق المتعاملين

أ. الشـــكاوي

١. شكاوى سوق المال :

جدول (٦-١)	إجمالي عدد الشكاوى الواردة إلي الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية		
البيان	من أول العام حتى أغسطس ٢٠١٣	من أول العام حتى أغسطس ٢٠١٣	نسبة التغير %
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من الفترة السابقة	٧٥	٦١	-١٨,٧
عدد الشكاوى الواردة إلي الهيئة خلال الفترة	٢٢٨	٢٤٠	٥,٣
إجمالي عدد الشكاوى	٣٠٣	٣٠١	-٠,٧
عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة	٢٢٩	٢١٥	-٦,١
الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة	٧٤	٨٦	١٦,٢

بـدأ عـام ٢٠١٤ برصـيد شـكاوى قيـد الدراسـة قـدره ٦١ شـكوى مقابـل ٧٥ شـكوى في بدايـة عـام ٢٠١٣. ، و خـلال الفـترة مـن أول العـام حـتى نهايـة أغسـطس ٢٠١٤ تلقـت الهيئـة عـدد ٢٤٠ شـكوى ضـد الشـركات العـاملة في مجـال الأوراق الماليـة ، و بهـذا يرتفـع إجـمالي عـدد الشـكاوى القـائم خـلال الفـترة إلى ٣٠١ شـكوى. مقابـل عـدد ٣٠٣ شكوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣

هـذا و قـد تم الانتهـاء مـن دراسـة عـدد ٢١٥ شـكوى خـلال الفـترة محـل الدراسـة، ليصـل رصـيد الشـكاوى قيـد الدراسـة في نهايـة أغسـطس ٢٠١٤ إلى عـدد ٨٦ شـكوى. وبتحليـل الشـكاوى يلاحـظ أنهـا تتعلـق بالشـراء والبيـع بـأوامر عـلى بيـاض، والبيـع مـن خـلال وكيـل، والشـراء والبيـع بتمويـل مـن الشـركة يفـوق القـدرات الماليـة للعميـل دون مراعاة شروط الشراء الهامش،والبيع الجبري لسداد المديونيات، و التعامل على الحساب من خلال الانترنت.

٢. شكاوى التأمين :

جدول (٦-٢)	تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها		
البيان	حتى نهاية أغسطس٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس٢٠١٤	معدل التغير %
شركات تأمينات الأشخاص	٦٩	٨٧	٢٦,١
شركات تأمينات الممتلكات	٢١٠	١٧٩	-١٤,٨
صناديق التأمين الخاصة	٨٢	١٢٤	٥١,٢
الإجمالى	٣٦١	٣٩٠	٨,٠

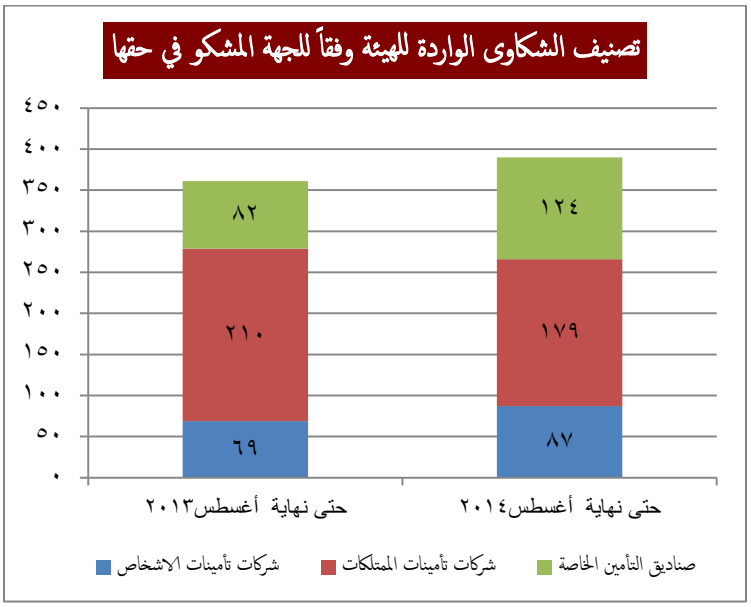

- ورد للهيئة خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ عدد ٣٩٠ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ٣٦١ شكوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ بارتفاع بنسبة ٨ %.

- تركز الجزء الأكبر من الشكاوي في الشكاوى ضد شركات تأمينات الممتلكات بنسبة ٤٦ % من إجمالي الشكاوى ، يليه الشكاوى ضد صناديق التأمين الخاصة بنسبة ٣٢% ثم الشكاوى ضد شركات تأمينات الأشخاص بنسبة ٢٢ % من إجمالي الشكاوى .

-

جدول (٦- ٣)	تصنيف الشكاوى وفقاً لفروع التأمين		
فروع التأمين	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣	حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤	معدل التغير %
السيارات التكميلى	١١٠	٩١	-١٧
السيارات الاجبارى	٦٤	٣١	-٥٢
الحريق	١٥	١٨	٢٠
السطو	٢	٢	٠
النقل البرى	٢	١	-٥٠
النفل البحري	٢	١	-٥٠
اجسام سفن	٤	٣	-٢٥
هندسى	٢	٤	١٠٠
حوادث	١١	١٦	٤٥
طبى	١	٤	٣٠٠
طيران	٠	١	٠
الإجمالى	٢١٣	١٧٢	-١٩

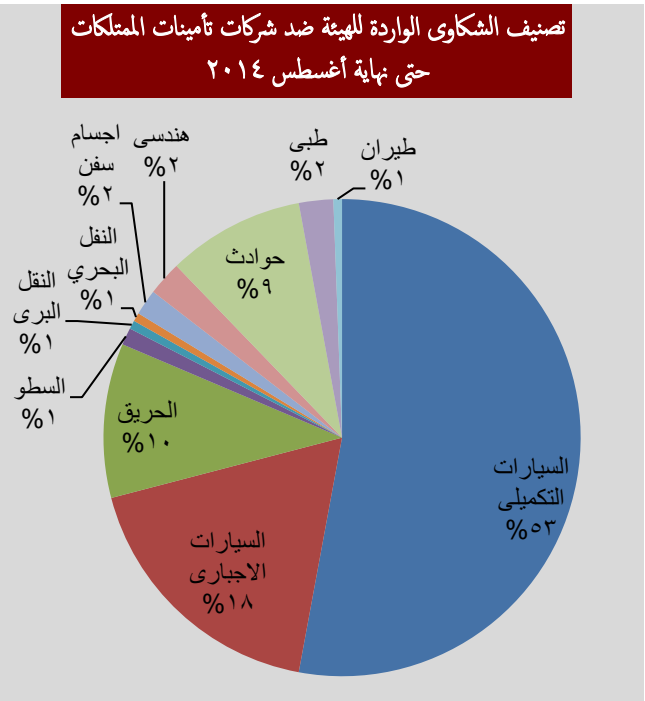

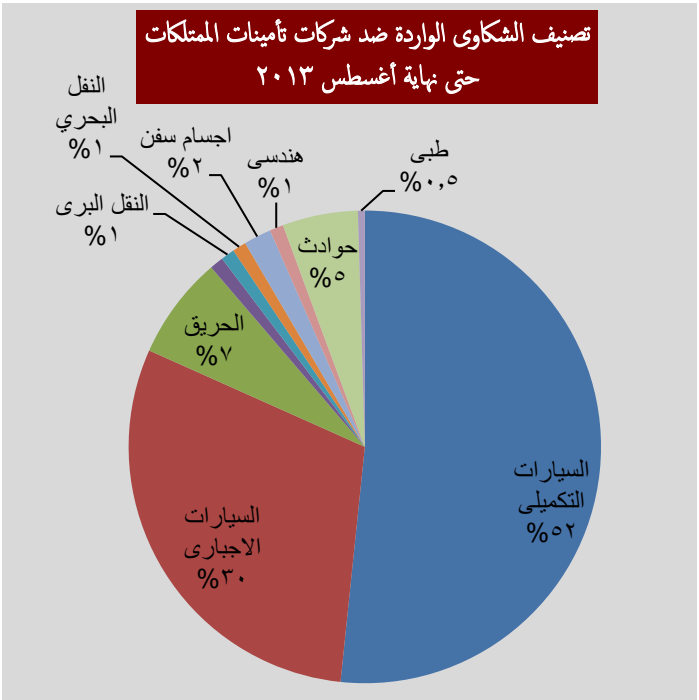

- تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات الممتلكات خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية أغسطس ٢٠١٤ في فرع السيارات التكميلى الذي استحوذ على ٥٣ % من شكاوي حملة وثائق تأمينات الممتلكات يليه فرع السيارات الإجباري بنسبة ١٨ % من تلك الشكاوى .

ب) التظلمات

جدول (٦-٣)	عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤		
البيان	حتى أغسطس ٢٠١٣	حتى أغسطس ٢٠١٤	معدل التغير %
إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة	٢١	٢٤	١٤

ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة عدد ٢٤ تظلم حتى نهاية أغسطس عام ٢٠١٤ ، منها ستة تظلمات خلال شهر يناير وتظلم واحد خلال شهر فبراير و٤ تظلمات خلال شهر مارس و٥ تظلمات خلال شهر إبريل و ٣ تظلمات مع نهاية مايو، و ٢ تظلم خلال شهر يونيو و ٢ تظلم خلال شهر يوليو وتظلم واحد خلال شهر أغسطس ، وهما تحت نظر اللجنة المختصة - و جدير بالذكر أن التظلمات تتعلق بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) - مقابل عدد ٢١ تظلم حتى نهاية أغسطس من العام السابق بنسبة زيادة ١٤%.

ج) تحريك الدعاوى الجنائية و التصالحات

جدول (٦-٤)	بيان إحصائي للجنة تحريك الدعوى الجنائية من يناير حتى نهاية أغسطس ٢٠١٤		
	البيـــــــان		العدد
أولاً : تحريك الدعوى	سـوق المال	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير ولمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش والتلاعب " "شركات عاملة في مجال سوق المال وعملاء"	٥٠
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	٣٨
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق المال"	١٨
	التـــأمين	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية	٤٣
	التمويل العقاري	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية	٠
ثانياً : عدم تحريك الدعوى	سـوق المال	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٢٢
	التـــأمين	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	٢
	التمويل العقاري	لا يوجد	٠
ثالثاً: التصـــالحات	سـوق المال	تصـــالحات إنتهى البت فيها	١١
		تصالح قوائم مالية "شركات مقيدة في سوق المال"	٦٨
	التـــأمين	تصـــالحات عامة إنتهى البت فيها	٢
		تصالح قوائم مالية	٨
	التمويل العقاري	لا يوجد	٠
	الإجمـــــــالي		٢٦٢

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

قرارات مجلس إدارة الهيئة:

- **القرار رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٤** بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن تقسيم الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية .
- **القرار رقم (١٠٩) لسنة ٢٠١٤** بشأن تعديل بعض الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم (المستهلك النهائى).
- **القرار رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٤** و نصه كما يلى " أكد المجلس على أنه إعمالاً لأحكام الفقرة هـ من المادة الرابعة من قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ، تستمر الهيئة فى الدور المنوط بها فى فحص الشكاوى المنظورة أمام القضاء وإبداء الرأى بشأنها والعمل على تنفيذ هذا الرأى".
- **القرار رقم (١١٣) لسنة ٢٠١٤** و نصه كما يلى " وافق المجلس على المقترح الخص بتعديل المادة رقم ٨٤/أ من قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، بشأن لجنة فض المنازعات التى تنشأ بين الهيئة وأحدى شركات التأمين وإعادة التأمين ، على أن يتم إرسال التعديلات إلى السيد رئيس الوزراء بصفته الوزير المختص تمهيداً لاستصدار تعديلات القانون المشار إليه".
- **القرار رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٤** و نصه كما يلى " وافق المجلس على المقترح الخص بتعديلات بعض نصوص قانون الإشراف والرقابة علىالتأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وذلك بهدف إيجاد تنظيم تشريعى لإخضاع شركات الرعاية وشركات إدارة برامج الرعاية لإشراف ورقابة الهيئة على أن يتم إرسال التعديلات إلى السيد رئيس الوزراء تمهيداً لاستصدار تعديلات القانون المشار إليه".
- **القرار رقم (١١٥) لسنة ٢٠١٤** و نصه كما يلى " وافق المجلس على مشروع قرار رئيس الوزراء بشأن تشكيل لجنة النظر فى التظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام قانون التمويل العقارى والبت فيها على أن يتم إرسال مشروع القرار إلى السيد رئيس الوزراء لاستصداره".
- **القرار رقم (١١٨) لسنة ٢٠١٤** و نصه كما يلى " وافق المجلس على أن يتم تحصيل مقابل خدمات فحص ودراسة مستندات عروض الشراء وفقاً للباب الثانى عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال، والتى تستلزم الحصول على عدم ممانعة الهيئة بواقع ربع فى الألف من القيمة الإجمالية للأوراق المالية محل الاستثناء".

ثامناً : أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الشهر :

▪ الرقابة المالية تصدر قراراً بتعديل قواعد تقسيم الشركات المقيدة

أصدر شريف سامى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية القرار ١٠٨ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل قواعد وإجراءات تقسيم الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، والتى أقرها مجلس إدارة الهيئة فى اجتماعه الأخير.

وأوضح شريف سامى أنه يقصد بتقسيم الشركة الفصل بين أصولها أو أنشطتها وما يرتبط بها من التزامات وحقوق ملكية في شركتين منفصلتين أو أكثر. ويكون التقسيم أفقيا متى كانت أسهم الشركات الناجمة عنه مملوكة لذات مساهمي الشركة قبل التقسيم وبذات نسب الملكية، ويكون رأسيا متى تم عن طريق فصل جزء من الأصول أو الأنشطة في شركة جديدة تابعة ومملوكة للشركة محل التقسيم. وفي الحالتين يكون تقسيم الأصول وما يخصها من التزامات على أساس القيمة الدفترية ما لم توافق الجهة الإدارية على أسلوب أخر للتقييم وفقًا للضوابط التي تحددها. ويطلق على الشركة المستمرة بذات الشخصية الاعتبارية "الشركة القاسمة" وعلى كل شركة منفصلة عنها "الشركة المنقسمة". ويتم تنفيذ التقسيم بإصدار أسهم الشركة القاسمة في ضوء صافى أصول الشركة بعد التقسيم وذلك إما بتعديل عدد الأسهم أو القيمة الاسمية للسهم، وبإصدار أسهم جديدة للشركة المنقسمة في ضوء ما يخصها من صافى أصول الشركة.

ونصت التعديلات على أن يتولى مجلس إدارة الشركة إعداد مشروع التقسيم التفصيلي وعلى الأخص الأصول والخصوم التي تخص الشركة القاسمة والشركات الناتجة عن التقسيم للعرض على الجمعية العامة غير العادية مرفقاً به ما يلي: أسباب التقسيم، و أسلوب تقسيم الأصول والخصوم ، والقيمة الاسمية لأسهم الشركات الناتجة عن التقسيم ، و مشروع التقسيم التفصيلي وعلى الأخص الأصول والخصوم التي تخص كل من الشركات الناتجة عن التقسيم، مرفقاً به تقرير برأي مراقب الحسابات. و كذلك القوائم المالية الافتراضية للشركة القاسمة والشركات الناتجة عن التقسيم على أساس الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وإيرادات ومصروفات الأنشطة التي تم تقسيمها لمدة عامين قبل التقسيم، مرفقاً بها تقرير برأي مراقب الحسابات، و مشروع عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة القاسمة والشركات الناتجة عن التقسيم ومشروع تعديل مواد النظام الأساسي للشركة القاسمة. و موقف الشركات الناتجة عن التقسيم من القيد أو استمرار القيد بالبورصة والإجراء الذى ستتخذه الشركة تجاه المساهمين المعترضين طبقاً للمادة (١٣٥) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١. ومذكرة برأي المستشار القانوني للشركة توضح مدى إتفاق التقسيم مع القواعد القانونية المعمول بها، ومدى التزام الشركة بإتباع كافة الإجراءات القانونية الواجبة. والاتفاقات الخاصة بحقوق الدائنين بعد التقسيم لدى الشركة القاسمة والشركات المنقسمة وما تم اتخاذه من إجراءات قبل حملة السندات بكافة أنواعها.

وفى جميع الاحوال يجب أن تكون القوائم المالية أو المركز المالي المتخذين أساسا للتقييم بغرض التقسيم مرفقاً به تقرير من مراقب)مراقبي) حسابات الشركة خالي من أية تحفظات، وألا تزيد المدة الفاصلة بين تاريخ القوائم المالية المتخذة أساساً للتقسيم وبين قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة عن سنة ميلادية.

تصدر موافقة الهيئة على إصدار أسهم الشركة القاسمة بعد التعديل وعلى إصدار أسهم الشركة المنقسمة وذلك بعد اعتماد الجهة الإدارية المختصة. ويتم التأشير في السجل التجاري بتعديل رأسمال الشركة القاسمة وبقيد الشركة المنقسمة بالسجل التجاري بموجب الموافقة الصادرة من الهيئة.

وأضاف شريف سامى أنه يتم تداول أسهم الشركة القاسمة والشركة المنقسمة بعد قيدهما بالبورصة وفقا للشروط الواردة بقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بشرط نشر الشركات الناجمة عن التقسيم تقرير إفصاح معتمد من الهيئة.

▪ "الرقابة المالية" تسمح بنشاط التخصيم للمستهلك النهائى

أصدر شريف سامى رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية القرار ١٠٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم، والتى أقرها مجلس إدارة الهيئة فى إجتماعه الأخير. والتى تضمنت لأول مرة السماح بتخصيم الحقوق المالية على مدين يعد مستهلكاً نهائياً وذلك وفقاً لشروط محددة، بعد أن كان التعامل بالتخصيم يقتصر فقط على المدين التاجر. على أن تكون تلك الحقوق المالية ناشئة عن عمليات البيع المحلى فقط لأحد المنتجات أو الخدمات التالية: وسائل النقل و السلع المعمرة و الخدمات التعليمية و خدمات السفر والسياحة والخدمات الطبية وخدمات الاتصالات، وألا تقل قيمة الورقة المخصمة عن ألف جنية مصرى وألا يقل أجل إستحقاقها عن ثلاثين يوماً.

ونص القرار على أنه يشترط لمباشرة نشاط التخصيم فى الحالات التى يكون فيها المدين مستهلكاً نهائياً ألا يقل رأس المال المدفوع نقداً لشركة التخصيم عن خمسة عشر مليون جنيه ، و أن تكون شركة التخصيم قد أصدرت قوائم مالية عن سنة مالية كاملة مرفقاً بها تقرير من مراقب الحسابات بعد الترخيص لها بمزاولة النشاط ، وأن يتضمن الهيكل الإدارى لشركة التخصيم إدارة مستقلة لإدارة العمليات المرتبطة بهذا النوع من النشاط ، وأن يكون لها مدير مسئول متفرغ . إضافة لذلك أن يكون البائع قد مارس النشاط المراد تخصيم الحقوق المالية المرتبطة به لمدة سنة ميلادية كاملة على الاقل ، وأن يكون قد أصدر قوائم مالية مرفقاً بها تقرير من مراقب الحسابات عن العام المالى الأخير ، وألا يقل حجم نشاط البائع فى السنة المالية السابقة عن ٢٥ مليون جنية مصرى وألا تقل حقوق الملكية عن خمسة ملايين جنية مصري. ويجوز للمخصم إشتراط وجود تغطية تأمينية لمخاطر تعثر المدين من إحدى شركات التأمين أو إشتراط حق الرجوع على البائع فى حالة عدم قيام المدين بالسداد فى تاريخ الاستحقاق أو أى من الضمانات الأخرى التى تراها مناسبة، ويجب أن يتضمن العقد نوع الضمان المتفق عليه فى حالة وجوده.

واشترط القرار ألا تزيد نسبة التعرض لمخاطر الملتزم النهائي بالسداد (المدين في حالة عدم ضمان البائع ليسار المدين، والبائع في حالة ضمانه ليسار المدين) عن ٢٠% من القاعدة الرأسمالية للشركة أو عن ٢٥% في حالة وجود كيانات مرتبطة. ويقصد بالكيانات المرتبطة الشركات القابضة، والتابعة، والشقيقة شريطة ألا تقل نسبة المساهمة عن ٢٠%. وفي الحالات التي يكون فيها المدين مستهلكاً نهائياً يجب ألا تزيد التعاملات مع مدين واحد وزوجه وأولاده القصر عن ٥% من القاعدة الرأسمالية للشركة ويدخل فى حساب النسبة المشار اليها التعاملات التى تتم مع الشركات التى تزيد نسبة ملكية أياً من الأشخاص المشار اليهم عن ٥٠% من رأسمالها.

وأوضح شريف سامى أنه يقصد بنشاط التخصيم قيام شركة التخصيم بشراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية الناشئة عن بيع البضائع و تقديم الخدمات مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق. ويشار شركة التخصيم – مشترى الحقوق المالية – بـ (المخصم)، ويشار إلى بائع البضائع ومقدم الخدمات – بائع الحقوق المالية – بـ (البائع)، ويشار إلى مشترى البضائع ومتلقى الخدمات – المدين بالحقوق المالية – بـ (المدين)، ويكون التخصيم محلياً عندما يكون كل من البائع والمدين مسجلين أو مقيمين فى جمهورية مصر العربية، ويكون دولياً عندما يكون

أحدهما مسجلاً أو مقيماً خارج الجمهورية. ويجوز للمخصم إعادة تخصيم الحقوق المالية المشتراه من خلال نقلها إلى مخصم أخر أو إلى شركة إعادة التخصيم .

■ "الرقابة المالية" تصدر ضوابط جديدة لنشاط التخصيم ولتقسيم الشركات وتقترح تعديلات بصندوق حماية المستثمر

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة شريف سامى إجتماعاً مطولاً مساء الاثنين الموافق ٤ اغسطس ٢٠١٤ أقر خلاله تعديل ضوابط ممارسة نشاط التخصيم بما يسمح بأن يكون المدين مستهلكاً نهائياً وفقاً لشروط محددة، حيث كان التعامل بالتخصيم يقتصر فقط على المدين التاجر. وناقش المجلس مشروع تعديل قرار رئيس الوزراء بإنشاء وتنظيم عمل صندوق حماية المستثمر بما يطور من عمل الصندوق ويزيد من التغطية المقررة للمتعاملين فى السوق ويحقق حوكمة أكثر فاعلية فى إدارته. كما وافق المجلس على تعديل قواعد وإجراءات تقسيم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خاصة فى ضوء التعديلات المستحدثة الواردة بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية.

وأوضح شريف سامى أنه بعد دراسة سوق التخصيم والتشاور مع الشركات العاملة فى السوق تم تعديل ضوابط ممارسة نشاط التخصيم بما يتيح إضافة نشاط التخصيم الإستهلاكي للحقوق المالية (الفواتير) الخاصة بالمشترى النهائى بدلاً من اقتصارها على الحقوق المالية على التاجر فقط . على أن تكون تلك الحقوق المالية ناشئة عن عمليات البيع المحلى فقط لأحد المنتجات أو الخدمات التالية: وسائل النقل و السلع المعمرة و الخدمات التعليمية و خدمات السفر والسياحة و خدمات الاتصالات، وألا تقل قيمة الورقة المخصمة عن ألف جنية مصرى وألا يقل أجل استحقاقها عن ثلاثين يوماً.

وأقر مجلس إدارة الهيئة مشروع تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧٦٤) لسنة ٢٠٠٤بإنشاء صندوق "تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية" والمعروف إختصاراً بصندوق حماية المستثمر، والمتضمن نظام إدارته وعلاقته بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ونسبة مساهمة كل منها في موارده، والمخاطر التي يؤمنها الصندوق وأسس التعويض عنها . وذلك تمهيداً لرفعه للنظر فى إصداره. وأضاف شريف سامى أن تلك التعديلات المقترحة جاءت بعد الاستماع لآراء اللجنة الاستشارية لسوق المال وشعبة الأوراق المالية بالغرفة التجارية ومجلس إدارة الصندوق ، وتناولت:

- زيادة الحد الأقصى لقيمة التعويضات البالغة حاليا ١٠٠ ألف جنيه عن كل ورقة مالية للمتعامل لتصبح خمسمائة ألف جنيه للمتعامل وتشمل الأوراق المالية التى يتعامل عليها العميل كحد أقصى متضمنة الرصيد النقدى الدائن بالحساب وبما لا يتعدى مائة ألف جنيه.

- أن يكون لمجلس إدارة الصندوق فى ضوء دراسة أوضاع السوق ومؤشرات القيمة السوقية والتداول وتقييم المخاطر وحجم الأموال المتاحة بالصندوق اقتراح تعديل الاشتراكات الدورية وكذا التغطية التى يوفرها للمتعاملين فى السوق، على ألا تسرى تلك التعديلات إلا بعد إعتمادها من مجلس إدارة الهيئة ونشرها.

- إمكانية استخدام جزء من فائض استثمار الصندوق لأمواله بما لا يتعدى ١% من حجم الأموال المتاحة فى الصندوق فى مجالات تهدف إلى حماية المستثمر وتوعية المتعاملين فى السوق وتحقيق الوقاية السابقة.

- إستبعاد ممثل الهيئة من عضوية مجلس إدارة الصندوق وزيادة عدد ذوى الخبرة – يتم تعيينهم - على أن ينتخب المجلس من بينهم رئيسه .

- قيام الصندوق بنشر قوائمه المالية كل ربع سنة عبر موقعه الاليكتروني لتوضيح مصادر ايرادات الصندوق وحجم أمواله ومصروفاته بصورة تدعم من شفافية عمله.

وتضمنت التعديلات المقترحة إلغاء النص الخاص بجواز قيام الصندوق بإقراض شركات الوساطة، حيث أن ممارسة الصندوق لنشاط إقراض شركات الوساطة يخالف أغراض الصندوق المحددة قانوناً ، فالهدف والغرض الأساسي للصندوق هو حماية المتعاملين في سوق الأوراق المالية وليس إقراض شركات الوساطة. وكذلك إلغاء النص الخاص بإمكانية قيام الصندوق بالاستثمار فى الأسهم وأن يقتصر استثماراته على الودائع وأدوات الدين وصناديق الاستثمار التى يقتصر نشاطها على تلك الأدوات.

ونوه شريف سامى إلى أنه فيما يخص قواعد وإجراءات تقسيم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فلم يعد يشترط الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة قبل دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر فيها. ونص قرار الهيئة على أن يتولى مجلس إدارة الشركة إعداد مشروع التقسيم التفصيلي وعلى الأخص الأصول والخصوم التي تخص الشركة القاسمة والشركات الناتجة عن التقسيم للعرض على الجمعية العامة غير العادية مرفقاً به أسباب التقسيم و أسلوب تقسيم الأصول والخصوم والقيمة الاسمية لأسهم الشركات الناتجة عن التقسيم، و مشروع التقسيم التفصيلي لكل من الشركات الناتجة عن التقسيم مرفقاً به تقرير برأي مراقب الحسابات، وكذلك القوائم المالية الافتراضية للشركة القاسمة والشركات الناتجة عن التقسيم لمدة عامين قبل التقسيم، مرفقاً بها تقرير برأي مراقب الحسابات. كما أنه على مجلس إدارة الشركة أن تعرض على الجمعية موقف الشركات الناتجة عن التقسيم من القيد أو استمرار القيد بالبورصة.

كما تضمنت التعديلات التى تم الموافقة عليها على جواز تداول أسهم الشركة القاسمة والشركات المنقسمة غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية فور صدورها بمراعاة حساب الفترة المنقضية من عمر الشركة قبل التقسيم عند حساب المدة الخاصة بتداول أسهم المؤسسين.

- **"الرقابة المالية" تعد مشروع تعديلات فى قانون التأمين وقرار تنظيم لجنة تظلمات التمويل العقارى**

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة شريف سامى إجتماعاً مساء الأحد الموافق ١٠ اغسطس ٢٠١٤ ناقش خلاله عدد من المقترحات التشريعية الخاصة بنشاط التأمين و ضوابط عمل لجان التظلمات من قرارات الجهة الادارية فيما يخص التمويل العقارى.

سعياً لوضع إطار قانونى ينظم نشاط الشركات التى تقدم أنشطة تمثل تأميناً صحياً وما يرتبط بها من شركات تقدم خدمات إدارة رعاية صحية ويقنن أوضاعها بما يتناسب وطبيعة هذا النشاط الذى يختلف فى العديد من أحكامه عما هو منظم بأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وخاصة بالنسبة لحجم رأس المال وطبيعة المخصصات المطلوبة وأوجه الرقابة والإشراف على هذا النشاط ، وافق المجلس على مشروع تعديلات فى قانون الإشراف والرقابة على التأمين بما يمد مظلة إشراف الهيئة عليها من حيث الترخيص والرقابة بإعتبارها شركات تمارس نشاط مرتبط بنشاط التأمين فى فرع التأمين الطبى ، ومن جانب آخر بإعتبارها شركات تمارس نشاط مالى غير مصرفى. بما يحمى حقوق المتعاملين معها على نحو يساعد على خلق كيانات عاملة تتوافر لديها الملاءة المالية والمتطلبات الفنية اللازمة بما يعزز من الخدمة

المؤداة للمواطنين المتعاملين مع تلك الشركات. وهو تنظيم قانونى لا علاقة له بنشاط التأمين الصحى الاجتماعى الذى تقدمه الدولة ولا يرتبط به.

وأوضح شريف سامى أن مشروع التعديلات أقر استمرار إجازة مزاولة فرع التأمين الطبى لكل من شركات التأمين التى تزاول تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال أو تلك الشركات التى تزاول تأمينات الممتلكات والمسئوليات المتعلقة بها ، كما تم إضافة باب مستقل لتنظيم إشراف ورقابة الهيئة على كل من شركات التأمين الطبى المتخصصة وكذا على الشركات التى تباشر نشاط إدارة برامج الرعاية الصحية ، و تضمن المشروع نصوصاً لتوفيق أوضاع الشركات التى تزاول أحد أنشطة الرعاية الصحية. وراعى التشريع التنظيم من خلال عدد محدود من المواد والإحالة إلى مجلس إدارة الهيئة لإصدار الضوابط ومعايير الملاءة المالية وغيرها من قواعد العمل وذلك تحقيقاً للمرونة وتيسير التعديل فيها مستقبلاً وفقاً للتطور فى النشاط.

وأقر مجلس الإدارة مقترح تعديل المادة رقم (٨٤ / أ (من قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ لتكون هناك لجنة أو أكثر يشكلها الوزير المختص من عناصر قضائية وخبراء فى التأمين ومتخصصين مهمتها نظر المنازعات التى تكون الهيئة أو أى من الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون طرفاً فيها، وتصدر قراراتها فى النزاع المطروح بأغلبية الآراء ويكون قرارها نهائيا وملزماً لأطراف النزاع.

وأضاف شريف سامى أن مجلس الإدارة وافق على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بصفته الوزير المختص بشأن إجراءات نظر التظلمات والبت فيها فى مجال التمويل العقاري، حيث تضمنت تعديلات قانون التمويل العقارى التى أصدرها السيد رئيس الجمهورية مؤخراً فى المادة (٤٢) مكرراً (١) إنشاء لجان لنظر تظلمات الشركات والوكلاء العقاريين وخبراء التقييم العقارى ووسطاء التمويل العقاري من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية. وتضمن القرار المقترح إجراءات نظر التظلم والبت فيه حيث تصدر اللجنة قرارها فى التظلم فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ استيفاء أية مستندات أو بيانات إيضاحات طلبتها، وتكون قرارات اللجنة بالبت في التظلم نهائية ونافذة دون الإخلال بحق ذوى الشأن فى اللجوء للقضاء لما يرونه محققاً لصالحهم. وتحدد الرسوم واجبة السداد بعشرين ألف جنيه لشركات التمويل العقاري أو إعادة التمويل العقاري وعشرة آلاف جنيه بالنسبة للوكلاء وخبراء التقييم العقاري ووسطاء التمويل العقاري. وتلتزم الهيئة بأن ترد للمتظلم الرسوم التي قام بسدادها في حالة قبول تظلمه موضوعاً أو صدور حكم نهائى بإلغاء القرار المتظلم منه، وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدور قرار اللجنة أو إخطار الهيئة بصدور الحكم بإلغاء القرار.

وأطلع مجلس الإدارة كذلك على الموقف المالى للهيئة حيث بينت نتائج العام المالى المنتهى فى ٣٠ يونيو الماضى أن إجمالى مصروفات الهيئة بلغت ١٨٦,٨ مليون جنيه متضمنة مصروفات استثمارية بنحو ٣٢ مليون جنيه و ٢٠ مليون جنيه خصمتها وزارة المالية من إيرادات الهيئة. بينما حققت الهيئة إيرادات بلغت ١٦٩,٦مليون جنيه، ونتج عن ذلك عجز مقداره ١٧,٢ مليون جنيه.

كما اعتمد محضر اجتماع مجلس إدارة صندوق التأمين الحكومى لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع.

■ مشروع التنظيم القانونى للصكوك المقترح من الهيئة

رأى خبراء الهيئة وجود عدد من الملاحظات الفنية على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٣ بشأن إصدار قانون الصكوك – والذى لم يتم تفعيله ولم تصدر لائحته التنفيذية - تستوجب تعديل بعض الأحكام و إضافة مواد تنظم بعض الجوانب الأخرى التى أغفلها القانون. ورأت الهيئة مناسبة أن يتم تضمين المواد المقترحة بقانون سوق المال بدلاً من بقائها فى قانون مستقل وذلك لوحدة الموضوع.

■ "الرقابة المالية" تصدر ضوابط التعامل مع معيدى التأمين وتقر معايير للتمويل العقارى

ناقش مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة شريف سامى فى اجتماعه مساء الاثنين الموافق ٢٥ اغسطس ٢٠١٤ عدد من الموضوعات الخاصة بعمليات إعادة التأمين والتمويل العقارى لمحدودى الدخل والقواعد المحاسبية لشركات التمويل العقارى. كما أقر تبنى عقد نموذجى لنشاط التأمين البنكى و استعرض طلب تصفية إحدى شركات سوق المال بناء على طلبها وشطب بعض وسطاء التأمين نتيجة مخالفات وناقش سياسة استثمار الصندوق الحكومى لضمانات أرباب العهد .

وأوضح شريف سامى رئيس الهيئة أن المجلس أصدر ضوابط للتعامل مع معيدى التأمين على أن تسرى بدءً من بداية عام ٢٠١٥، وتتضمن متطلبات قيد أى شركة بقائمة معيدى التأمين لدى الهيئة والتى تشترط أن تكون صادر بشأنها تقرير تصنيف إئتمانى من إحدى أربعة مؤسسات تصنيف مقبولة لدى الهيئة وبحد أدنى من التصنيف الإئتمانى. ويجوز التعامل مع شركات غير حاصلة على التصنيف بشرط استيفاء معايير ملاءة مالية محددة. وأوجبت على شركة التأمين بذل العناية الواجبة لإدارة المخاطر المرتبطة بإعادة التأمين، من حيث اختيار الشركات ذات الملاءة القوية والسمعة الطيبة وسابقة الأعمال المتميزة والخبرة فى مجالات التغطية أو فروع التأمين محل التعامل. وأن عليها الإلتزام بتنويع مصادر إعادة التامين ومراعاة عدم التركز الجغرافى والنوعى وبما يتفق مع الاعتبارات الفنية والعملية لمزاولة نشاط إعادة التأمين. كما تناولت الضوابط لأول مرة حدود قصوى لنسب تركز حجم عمليات إعادة التأمين السارية لدى معيد تأمين واحد نسبة إلى إجمالي محفظة إعادة التأمين وذلك على مستوى الدولة ومستوى معيد التأمين الواحد. مع الأخذ فى الإعتبار حالات كون شركة التأمين مملوكة تابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لمعيد التأمين.

كما تبنى المجلس عقد نموذجى لنشاط التأمين البنكى – أى الذى تمارسه شركات التأمين من خلال فروع البنوك – بما ييسر ويختصر وقت الحصول على موافقة الهيئة لممارسة هذا النشاط لكل حالة.

وأضاف شريف سامى أن مجلس الإدارة وافق على رفع الحد الأقصى لنسبة عبء التمويل إلى دخل ذوى الدخول المنخفضة إلى ٣٥% ، وذلك بعد استيفاء جمة التمويل دراستها بشأن إمكانية سداد العميل للقسط. وفيما يتعلق بالتمويل العقارى أيضاً أقر المجلس معايير إعداد القوائم المالية الواجب على الشركات المرخص لها بمزاولة النشاط الإلتزام بها وأن يتم إخطار الهيئة بالقوائم المالية السنوية وتقرير مراقبا الحسابات قبل ١٥ يوم من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة للشركة. هذا وتم اعتماد الحد الأدنى من البيانات الواجب قيام شركات التمويل العقارى بإخطار عملائها به وعلى ألا تقل دورية كشف الحساب عن مرتين سنوياً. وتتضمن البيانات المطلوبة إجمالى قيمة التمويل وما تم سداده من أقساط حتى تاريخه، وتكلفة التمويل السارية حالياً إضافة إلى إجمالى الأقساط المتبقية وكذا أية رسوم أو مصاريف تم خصمها من حسابه أو إضافتها لتكاليف التمويل.

لأول مرة ورشة عمل مشتركة بين الرقابة المالية وجهاز حماية المنافسة

عقدت بمقر جهاز حماية المنافسة ورشة عمل مشتركة بين ممثلين عن هيئة الرقابة المالية و الجهاز تحت عنوان "دور المنافسة في نمو قطاع الخدمات المالية غير المصرفية" بهدف تعزيز تعرف ممثلى كل جهة على قوانين ومهام ونطاق عمل الجهة الأخرى سعياً لتنسيق أكبر ولدعم التوجهات التى تستهدف المزيد من المنافسة فى الأنشطة التى تشرف عليها الهيئة. وقد افتتح الندوة د. منى الجرف رئيس الجهاز وشريف سامى رئيس الهيئة، بمشاركة القاضى خالد النشار نائب رئيس الهيئة ود. شاهيناز رشاد مدير معهد الخدمات المالية.

وأوضح شريف سامى أنه من ضمن اختصاصات الهيئة تنمية الأنشطة التى تنظمها من سوق مال وتأمين وتمويل عقارى و تخصيم وغيرها وكذلك مراقبة الوضع التنافسى لتلك الأسواق بما يصب فى مصلحة كافة المتعاملين. ومن ثم جاء الاهتمام بمشاركة ممثلين لمختلف الإدارات للتعرف ما يقوم به جهاز حماية المنافسة من واقع خبراته فى هذا المجال وما حدده له القانون من مهام ، والتى ترتبط بعدد من القطاعات التى تشرف عليها الهيئة، ومنها على سبيل المثال حالات الاستحواذ. كما هدف اللقاء إلى تعريف ممثلى الجهاز بالقوانين ذات العلاقة بالهيئة وكيفية قيامها بأدوارها المختلفة من ترخيص ورقابة وحماية متعاملين وتوعية وتنمية أسواق.

وفى كلمتها شرحت دكتورة منى الجرف دور الجهاز ورؤيته وأنشطة الجهاز خلال الفترة السابقة هذا بجانب المساعي الدءوبة التي يبذلها الجهاز لتطبيق سياسة المنافسة ولخلق منظومة متكاملة للمنافسة في مصر.

ونوه سامى أن معهد الخدمات المالية التابع للهيئة سيسعى لعقد فعاليات تدريب وتوعية للعاملين فى الأنشطة المختلفة لترسيخ مفاهيم حماية المنافسة وزيادة استيعابهم لأحكام قانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

٢٠ش عماد الدين – وسط القاهرة

القاهرة، صندوق بريد ٦١٨ ، الرقم البريدي ١١١١١

تليفون: ٢٥٧٩٨٣١٣ /٢٥٧٩٠٩٤٩ / ٢٥٧٩٢٣٤٠ فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

بريد إلكترونى : info@efsa.gov.eg الموقع الإلكترونى : www.efsa.gov.eg